

**قياس العلاقة التبادلية بين الطلب الكلي والتضخم
في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٢)**

**Measuring the Reciprocal Relationship between Aggregate Demand
and Inflation
In Egypt during the Period (1991-2022)**

د. محمد حسين حفى غانم *
د. السيد أحمد صادق اسماعيل **

(*) د. محمد حسين حفى غانم :مدرس الاقتصاد مركز البحوث

Email: mhhg190@gmail.com

(**) د. السيد أحمد صادق اسماعيل:مدرس الاقتصاد والبنوك – معهد طبية العالى لتكنولوجيا الادارة والمعلومات بسقارة ،
وتتمثل الاهتمامات البحثية فى الاقتصاد والمالية العامة – التنمية المستدامة – جودة المؤسسات التعليمية – التنمية الاقتصادية

Email: yassinsayed11@gmail.com

المستخلص

هدف البحث إلى قياس العلاقة التبادلية بين التضخم والطلب الكلي بمصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٢)، ولتحقيق ذلك تم إنشاء نظام للمعادلات الأنية مكون من معادلتين لتقدير العلاقة التبادلية المقترحة، وتم استخدام أسلوب المربعات الصغرى الثلاثة مراحل (3SLS) لتقدير النموذج الأني. وتوصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين، بل أن العلاقة في اتجاه واحد من الطلب الكلي إلى التضخم، فتشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للطلب الكلي على التضخم في مصر، فزيادة لوغاريتم نصيب الفرد من الإنفاق الوطني بمقدار جنيه واحد سيؤدي إلى زيادة لوغاريتم التضخم في مصر بنسبة ٥.٠٨٣ في المتوسط في الأجل الطويل، أي أن التضخم مرناً جداً بالنسبة للتغير في الطلب الكلي، وفي المقابل، لم يكن للتضخم أي تأثير على الطلب الكلي، ونظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المصري، فتم الإعتماد على الواردات في توفير مستلزمات الإنتاج من سلع ضرورية (رأسمالية وأولية ووسيطه وغذائية)، مما يتضمن أن النسبة الكبيرة من التضخم المتحقق في مصر هو تضخم مستورد، ولهذا أدت عدم مرونة الجهاز الإنتاجي عن تلبية زيادة الطلب الكلي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن لم تؤدي الزيادة في الأسعار إلى خفض الطلب الكلي كما تقر النظرية الاقتصادية، أي أن الطلب الكلي في مصر عديم أو ضعيف المرونة جداً بالنسبة للتغير في الأسعار، وأكد ذلك قيمة معامل مرونة الطلب الكلي بالنسبة للتغير في الأسعار والتي بلغت (٠.٠٢٤٣٩) وكانت غير معنوية، ويرجع ذلك إلى أن أغلب مكونات الطلب الكلي في مصر هي سلع ضرورية (رأسمالية وأولية ووسيطه وغذائية)، وبالتالي لن تصل العلاقة بين التضخم والطلب الكلي في مصر إلى وضع توازني محدد ومستقر.

وعليه أوصي البحث بضرورة الحد من إستيراد السلع الكمالية لتجنب التضخم المستورد، واستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد الإنفاق الإستهلاكي، وربط الأجور بالانتاج حتى لا ترتفع الأسعار، مع مراعاة تحقيق العدالة التوزيعية للدخل، وخفض عجز الموازنة العامة، والحفاظ على قيمة سعر الصرف الجنيه.

الكلمات المفتاحية: الطلب الكلي، التضخم، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات، الواردات.

Abstract

The aim of the research was to measure the reciprocal relationship between inflation and aggregate demand in Egypt during (1991-2022). To achieve this, a system of simultaneous equations consisting of two equations was created to estimate the proposed reciprocal relationship, and the three-stage least squares (3SLS) method was used to estimate the simultaneous model. The results showed that there is no reciprocal relationship between the two variables, but rather that the relationship is in one direction from aggregate demand to inflation. The results indicate a positive effect of aggregate demand on inflation in Egypt. Increasing the logarithm of the per capita share of national spending by one pound will lead to an increase in the logarithm of inflation in Egypt by 5.083 on average in the long run, meaning that inflation is very flexible with respect to the change in aggregate demand. In contrast, inflation had no effect on aggregate demand. Due to the inflexibility of the Egyptian production system, imports were relied upon to provide production requirements of essential goods (capital, primary, intermediate and food), which implies that a large proportion of the inflation achieved in Egypt is imported inflation. Therefore, the inflexibility of the production system in meeting the increase in aggregate demand led to an increase in prices, but the increase in prices did not lead to a decrease in aggregate demand as economic theory states, meaning that aggregate demand in Egypt is inflexible or very weak with respect to the change in prices. This was confirmed by the value of the coefficient of elasticity of aggregate demand with respect to the change in prices, which amounted to (0.02439) and was insignificant. This is due to the fact that most The components of aggregate demand in Egypt are essential goods (capital, primary, intermediate and food), and therefore the relationship between inflation and aggregate demand in Egypt will not reach a specific and stable equilibrium. Accordingly, the research recommends the necessity of limiting the import of luxury goods to avoid imported inflation, using monetary and fiscal policy tools to rationalize consumer spending, and linking wages to production so that prices do not rise, while taking into account achieving distributive justice of income, reducing the general budget deficit, and maintaining the value of the pound exchange rate.

Keywords: aggregate demand, inflation, government spending, investment, exports, imports.

١ - مقدمة:

يستأثر الطلب الكلي خاصة الفعال بأهمية في الاقتصاد الكلي، نظراً لعلاقته بإجمالي الناتج المحلي، ومن ثم التعبير عن أداء النشاط الاقتصادي، وتُعد زيادة الطلب الكلي هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي، فأشارت المدرسة الكلاسيكية بأن الطلب يزيد بزيادة العرض، مما يؤثر بالإيجاب علي النمو، كما أكد كينز إلي أهمية وضرورة الطلب الفعال، ومن ثم نصح بالتدخل الحكوم بزيادة إنفاقها العام عند الركود لزيادة الإنتاج والنمو^(١).

وأرجعت النظريات الاقتصادية المعاصرة بأن السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، كما لا يوجد إتفاق حول تحديد مفهومه، ويرجع ذلك إلى أن المصطلح يستخدم لوصف عدد من الحالات، ومنها: الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار أو إرتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو إرتفاع التكاليف أو الإفراط في الإصدار النقدي^(٢).

وتلجأ الدول إلى استخدام السياسات المالية والنقدية للحد من التضخم، فتلجأ السياسة المالية إلى تقليل الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب، أو مزيج بينهما، وتسمى الحالة بالسياسة المالية الانكماشية، أما السياسة النقدية فتلجأ إلى خفض عرض النقود ورفع سعر الفائدة، ويمكن الجمع بين السياستين.

وتركت الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٢ آثاراً كبيرة علي اقتصاديات دول العالم ومنها مصر، وكان لذلك عدد من الآثار السلبية علي الاقتصاد المصري، والتي يتمثل أهمها، في الآتي^(٣):

- أ- تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥.١% في عام ٢٠١٠ الي ٣.٣% في عام ٢٠٢١.
- ب- تراجع معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من ٢.٩% في عام ٢٠١٠ الي ٢.٤% في عام ٢٠٢٢.

(١) محمود محمد عارف، التشغيل والدورات، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ٢٠١٨)، ص ٢٣٥.

(٢) أحمد جلال، دور السياسة النقدية المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠١٠)، ص ٥٤.

(٣) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ج- إرتفاع معدل التضخم من ١١.٣% في عام ٢٠١٠، الي نحو ١٤% في عام ٢٠٢٢.

كما يمكن التمييز بين مصدرين رئيسيين للتضخم، هما^(٤):

- **مصادر خارجية:** تتمثل في إرتفاع معدل فائدة القروض الخارجية، وزيادة الواردات (التضخم المستورد)
- **مصادر داخلية:** تتمثل في زيادة عجز الموازنة العامة، وطرق تمويله، وزيادة الطلب الكلي.

٢- مشكلة البحث:

إتصفت الأسعار في مصر بالاستقرار النسبي حتي عام ٢٠١٠ فبلغت ١١.٣%، ولكن ظهرت في السنوات الأخيرة ضغوطاً تضخمية من بعد أحداث ٢١١ وما صاحبها من تحرير جزئي لسعر الصرف في عامي ٢٠١٦، ٢٠٢٢ حتي وصلت معدل التضخم إلي ٢٩.٥% عام ٢٠١٧^(٥)، وهو ما يمثل تحدياً لمتخذى القرار وصانعى السياسة الاقتصادية في مصر، وكان لزاماً عليهم التصدى لتلك المشكلة بتحديد مصادر ارتفاع التضخم، لما له من آثار سلبية على تباطؤ معدل النمو الاقتصادى، وحتى يتم تحديد السياسات الاقتصادية التى يمكن من خلالها، الحد من تفاقم تلك المشكلة والوقوف عند معدل مقبول له.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل توجد علاقة تبادلية بين الطلب الكلي ومعدل التضخم في مصر؟.

٣- أهمية البحث:

يتطلب من السلطة النقدية والمالية إدارة تغير الطلب الكلي بفعالية للحد من معدل التضخم، ويساعد تحليل الطلب الكلى في وضع سياسات الاقتصاد الكلى المناسبة لمعالجة المشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد ومنها إرتفاع الأسعار، والذي يؤثر بشكل جوهري علي مستوى المعيشة، إضافة إلي التأثير السلبى علي النمو الاقتصادى، ومن ثم عدم الاستقرار السياسى والإجتماعى، خاصة بعد عمليات تحرير سعر الصرف والذي أدى فيه تراجع سعر الصرف الجنيه من ٧.٦٩ جنيه/ دولار عام ٢٠١٥ إلي ١٧.٧٨ جنيه/ دولار عام ٢٠١٧ إلي إرتفاع معدل التضخم من ١٠.٤% إلي

(٤) خالد عبد الرحمن البسام، التضخم في المملكة العربية أسبابه واحتوائه، (الغرفة التجارية الصناعية بجدة: ٢٠١٩)، ص ٣.

(٥) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢٩.٥% خلال نفس الفترة، ومن ١٩.١٦ جنيه/ دولار عام ٢٠٢٢ إلى ٣٠.٨٥ جنيه/ دولار عام ٢٠٢٣ إلى ارتفاع معدل التضخم من ١٣.٩% إلى ٣٥.٥% خلال نفس الفترة، وأخيراً ارتفاع سعر الصرف من ٣٠.٨٥ جنيه/ دولار عام ٢٠٢٣ إلى ٤٨.٥ جنيه/ دولار في مارس عام ٢٠٢٤^(٦).
وعليه تتمثل أهمية البحث في الآثار السلبية الكبيرة من ارتفاع معدل التضخم، وأهمها:
أ- تراجع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، بسبب عدم وضوح الرؤية من ناحية التكاليف والأرباح، الأمر الذى يؤدي إلى انخفاضهما، وبالتالي تراجع حجم الناتج المحلى الإجمالي.
ب- انخفاض القوة الشرائية للجنيه، وتآكل القيمة الحقيقية لدخول الأفراد، وتدهور مستوى المعيشة.
ج- ضعف قدرة القطاع الخاص على التخطيط السليم، مما يدفع القطاعات الاقتصادية إلى إهدار الكثير من الوقت والموارد، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج وتراجع معدل النمو الاقتصادي.
د- تراجع حجم المدخرات المحلية، مما يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات.

٤- فروض البحث:

يسعى البحث إلى إختبار صحة الفرضية التالية:

توجد علاقة تبادلية قوية بين الطلب الكلي ومعدل التضخم في مصر.

٥- أهداف البحث:

سعى البحث إلى تحليل وقياس درجة العلاقة التبادلية بين الطلب الكلي والتضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

أ- الطلب الكلي والتضخم في الفكر الاقتصادي.

ب- تحليل تطور الطلب الكلي والتضخم في مصر.

ج- تحليل تطور المحددات الأخرى المؤثرة علي التضخم في مصر.

د- تحليل وقياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والتضخم في مصر.

و- الخروج ببعض النتائج والتوصيات والتي قد تسهم في الحد من التضخم في مصر.

٦- منهجية البحث:

اعتمد البحث على استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، وذلك من خلال الإعتماد علي المراجع العربية والأجنبية وبعض الدراسات السابقة، وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالبحث، كما تم استخدام المنهج القياسى، والذي تم فيه إنشاء نظام للمعادلات الأنية (Simultaneous Equation)

(٦) تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

(Model) المكون من معادلتين لتقدير العلاقة التبادلية المقترحة، وتم استخدام أسلوب المربعات الصغرى الثلاثة مراحل (3SLS)، وقد تم الاعتماد في تقدير هذا النموذج على بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٩١-٢٠٢٢)، ويرجع اختيار تلك الفترة بأنها بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول، وما أعقبه من تخلي الدولة عن التوجهات الاشتراكية والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف والأسعار، وترك الأمور محكومة بناء على العرض والطلب، ولتفسير العلاقة التبادلية بين مكونات الطلب الكلى والتضخم في مصر، فقد تم استخدام النموذج التالي:

$$Y1/Y2 = a_0 + a_1Z_1 + \dots + a_9Z_9$$

▪ المتغيرات الحاكمة (Y1/Y2): (الطلب الكلى، التضخم).

✓ المتغيرات المستقلة الضابطة: هي متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على التضخم بجانب الطلب الكلى:

- Z₁: أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي).
- Z₂: سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار، متوسط الفترة).
- Z₃: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي).
- Z₄: التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي).
- Z₅: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي).
- Z₆: النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي (% سنوياً).
- Z₇: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي).
- Z₈: سعر الفائدة الحقيقي (%).
- Z₉: الزيادة السكانية (% سنوياً).

٧- خطة البحث:

تم تناول البحث، من خلال المحاور التالية:

- الدراسات السابقة والفجوة البحثية.
- الطلب الكلى والتضخم في الفكر الاقتصادي.
- تحليل تطور مكونات الطلب الكلى والمحددات الأخرى المؤثرة على التضخم في مصر.
- قياس العلاقة التبادلية بين مكونات الطلب الكلى والتضخم في مصر.

المحور الأول

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

أولاً: دراسات عن مكونات الطلب الكلي:

الدراسة الأولى: (العمرى: ٢٠٢٢)^(٧):

"قياس العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية": هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السعودية، وتم قياس العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام الجاري والرأسمالي) وبين النمو الاقتصادي في المملكة، باستخدام التكامل المشترك وعلاقة السببية لجرانجر باستخدام برنامج E-views، وتبين من الدراسة وجود علاقة تبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد علي النفط كمصدر أساسي في تمويل الإيرادات العامة، وضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية بسن القوانين المشجعة لذلك، وضرورة زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري، والحد من الانفاق الجاري.

الدراسة الثانية: (مكاوي: ٢٠٢٠)^(٨) :

"تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر":

هدفت الدراسة إلى تحليل علاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ووجود سببية قصيرة الأجل ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نفقات

(٧) محمد فهد فيصل العمرى، قياس العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، (٢٠٢٢).

(٨) هجيرة مكاوي، "تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩)"، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد ٢٣، العدد ٢، صص ١٢٦٧-١٢٩٠، ٢٠٢٠.

التجهيز، أي أن الزيادة في الناتج المحلي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وهو ما يدفع السلطات العامة إلى التوسع في الانفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: (سمير: ٢٠١٩)^(٩) :

"سياسات تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال (١٩٩٠-٢٠١٤)، واستخدمت عدد من السياسات والآليات لتنفيذها في إطار نموذجي قياسي اقتصادي تطبيقي لجمع المعلومات والبيانات من مصادرها الرسمية، واستخدام الأسلوب النظري الكمي، وتوصلت الدراسة إلى أن الصادرات تعد مؤشراً من مؤشرات النمو الاقتصادي، فهي المحرك الأساسي له، ولزيادة الصادرات آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما أن أثر الصادرات على النمو الاقتصادي إيجابي ومعنوي.

الدراسة الرابعة: (يدر: ٢٠١٨)^(١٠):

"قياس أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال (١٩٩٥-٢٠١٧)":

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين، وذلك باستخدام السلاسل الزمنية ونموذج متجه الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ووجود أثر للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام بما يتناسب مع الإيرادات المحلية، وتوجيه الإنفاق العام بشكل أساسي للقطاعات الانتاجية، لأن ذلك سيؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

الدراسة الخامسة: (خالد: ٢٠١٧)^(١١):

(٩) سمير حنان بهنام، "سياسات تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا (١٩٩٠-٢٠١٤)", جامعه الحدانية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد ٣٨، العدد ١٢٢، ٢٠١٩.

(١٠) يدر حمدان، "الانفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، فلسطين، المجلد ٣، العدد ١، ص ١-١٨، ٢٠١٨.

(١١) خالد عبد الحميد حسنين، "دراسة تحليلية لقياس أثر الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة بحوث الشرق الأوسط في العلوم الانسانية والأدبية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، العدد ٤، ٢٠١٧.

"دراسة تحليلية لقياس أثر الإنفاق الاستثماري علي النمو الاقتصادي في مصر":

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في مصر، وكذلك اختبار أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستثماري، وتم قياس أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستثماري، وكانت أهم النتائج، وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في الاتجاهين، حيث تبين وجود أثر للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستثماري الحقيقي، ووجود أثر للإنفاق الاستثماري الحقيقي علي النمو الاقتصادي.

الدراسة السادسة: (مريم: ٢٠١٦) (١٢):

بعنوان: "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في ليبيا (١٨٩٠-٢٠١٠)"":

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات الليبية ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي، ومعرفة إلى أين وصلت الصادرات النفطية بعد نشوب الصراع في عام ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى اعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة، وهي النفط، وانخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي، كما أن النمو الاقتصادي غير مستقر؛ لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية.

الدراسة السابعة: (Manuela, Júlia: 2015) (١٣):

"Economic growth–supply and demand perspective Emerging Markets

Queries in Finance And Business":

هدفت الدراسة إلى مقارنة النمو الاقتصادي في دول مختارة من الاتحاد الأوروبي، واستخدمت طريقتين لتقدير النمو الاقتصادي والطلب على أساس الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستهلاك المحلي وصافي الصادرات والاستثمارات لها التأثير الأكبر على تقلب الناتج المحلي

(١٢) مريم عيسى مهني، "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في ليبيا (١٨٩٠-٢٠١٠)"، مجلة الاكاديمية الامريكية العربية

للعلوم والتكنولوجيا، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠١٦.

(13) Manuela Raisová, Júlia Čurpová, "Economic growth–supply and demand perspective Emerging Markets Queries in Finance And Business", *Procedia Economics and Finance, Slovakia, Vol 15, No 1, 2014*, p.p 184 – 191.

الإجمالي تقريباً في كل الدول محل الدراسة، بينما في المجر ورومانيا، كانت النفقات الحكومية لها مساهمة أكبر في تقلب الناتج المحلي الإجمالي من الاستهلاك والاستثمارات. الدراسة الثامنة: (Chipaumira: 2015) (١٤):

"The Impact Of Government Spending On Economic Growth: Case OF South Africa"

هدفت الدراسة إلى تحليل علاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، وتبين من الدراسة وجود علاقة سببية سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وهو ما لا يتسق مع النظرية الكينزية التي توضح أن هناك تأثيراً إيجابياً للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي، وأثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١% في جنوب أفريقيا يؤدي إلى خفض في النمو الاقتصادي بنسبة ٦.٥%، وأرجع ذلك إلى عدم كفاءة الإنفاق الحكومي في جنوب أفريقيا، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق حتي يتوافق مع الهدف الكلي للنمو الاقتصادي.

ثانياً: دراسات عن التضخم:

الدراسة الأولى: (الرشدي: ٢٠٢٠) (١٥):

"تحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٨):"

هدفت الدراسة إلى تحليل مصادر التضخم الداخلية والخارجية في السعودية، كما ركزت الدراسة على عدد من العوامل الخارجية مثل مستويات الإنتاج في الدول الصناعية والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات، فضلاً عن عدد من العوامل الداخلية، وتم استخدام إختبارات سكون السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وتتميز هذه الأساليب القياسية بالتوفيق بين إعتبرات الأجل

(14) Chipaumira, G. Hlanganipaingirande & Mangena, Yowukai Rusua, "The Impact Of Government Spending On Economic Growth: Case OF South Africa (1990– 2010)", **Mediterranean Journal of Social Science, Rome, Italy, Journey2015..**

(١٥) أحمد ثاري الرشدي، تحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)، رسالة ماجستير، (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، ٢٠٢٠).

القصير والطويل في نفس النموذج، كما تم استخدام نموذج يدعى نموذج التكيف الجزئي (Partial Adjustment Model).

وبينت الدراسة أن المصادر الداخلية والخارجية أسهمت في تغذية التضخم بالمملكة، وأوصت الدراسة بضرورة الحد من الواردات للحد من التضخم المستورد، وضبط الإصدار النقدي مع حجم الناتج المحلي.

الدراسة الثانية: (طلحة: ٢٠١٩)^(١٦):

"قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر"

هدفت الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر لمعرفة أثرها الحقيقي على كل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف، من خلال تحليل أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتم استخدام أسلوب التكامل المشترك الذي بين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم من جهة ومؤشر النمو وسعر الصرف من جهة أخرى، مما يساعد متخذي القرار في وضع سياسة اقتصادية تتحكم في آثار التضخم على الاقتصاد القومي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية للحد من معدل التضخم.

الدراسة الثالثة: (مصطفى، وآخرون: ٢٠١٨)^(١٧):

"دراسة اقتصادية لقياس أثر محددات التضخم في النشاط الاقتصادي العراقي:"

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين التضخم ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك والإيراد الحكومي والإنفاق الحكومي وعرض النقود والصادرات، وتبين من الدراسة وجود علاقة طردية بين عرض النقود والإنفاق الحكومي وبين التضخم، حيث أن زيادة عرض النقود بنحو ١% يؤدي إلي رفع المستوى العام للأسعار بنحو ٠.٣٢%، وأثرت زيادة الإنفاق العام مباشرة على مستوى الأسعار،

(١٦) طلحة، محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة ١٩٧٠-

٢٠١٧، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٩).

(١٧) يوسف، مصطفى نجاح، دراسة اقتصادية لقياس أثر محددات التضخم في النشاط الاقتصادي العراقي للفترة (١٩٩٥- ٢٠١٣)، بحث مقدم إلى كلية الزراعة، (العراق: جامعة القادسية، ٢٠١٨).

ويرجع ذلك إلي عجز العرض عن ملاحقة الطلب الكلي، كما أن إرتفاع الأسعار وزيادة حجم البطالة وانخفاض أداء مستوى الأنشطة الإنتاجية أدخلت الاقتصاد العراقي في مرحلة ركود تضخمي، ويصعب علاجه من خلال السياسات الاقتصادية في الأجل القصير، وعليه أوصت الدراسة بضرورة الحد من التضخم لما له من آثار سلبية علي إنتاجية معظم القطاعات الاقتصادية في العراق.

الدراسة الرابعة: (Al-Bahar, E.,:2011)^(١٨):

"Inflation: commodity prices push GCC inflation higher":

هدفت الدراسة إلي معرفة تطورات المستوى العام للأسعار في دول مجلس التعاون الخليجي، وأشارت الدراسة إلى أن أسباب الارتفاع في المستوى العام للأسعار ترجع إلى التأثير المباشر لإرتفاع أسعار السلع الأساسية (خاصة الغذائية) في ظل تزايد الطلب عليها، وهي ترتفع بشكل عام على مستوى كل دول المجلس، كما أدى إرتفاع أسعار الطاقة إلي زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم رفع أسعار السلع الغذائية، وعليه أوصت الدراسة بضرورة زيادة إنتاج السلع الأساسية، خاصة الغذائية محلياً والحد من إستيرادها.

الدراسة الخامسة: (Dwyer A., Lam K., and Gurney A.,:2010)^(١٩):

"Inflation and the output gap in the UK":

هدفت الدراسة إلي الوقوف على طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وفجوة الناتج المؤثرة على التضخم في المملكة المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي دوراً هاماً في توضيح معدل التضخم، كما تؤثر السلع المستوردة على مستوى أسعار السلع المحلية من خلال ما يسمى بالتضخم المستورد، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنتاج المحلي والحد من الإستيراد.

(18)Al-Bahar, E., (2011), " Inflation: commodity prices push GCC inflation higher", NBK Economic Research, p.p. 3- 4.

(19)Dwyer A., Lam K., and Gurney A., (2010), " Inflation and the output gap in the UK", Treasury Economic Working Paper (6), p.p 5-49 .

الدراسة السادسة: (Kandil, M. and Morsy, H. :2009)^(٢٠):

"Determinants of Inflation in GCC" :

هدفت الدراسة إلى بحث محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات التضخم في هذه الدول ترجع إلى نوعين من العوامل، هما: عوامل خارجية، أهمها: التضخم المستورد، حيث تعد السعودية أكثر الدول تأثراً بهذا العامل نظراً لطبيعة الاقتصاد السعودي المفتوح في علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، وسعر الصرف والصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي والتي تنتقل عداها لهذه الدول، وعوامل داخلية، وأهمها: ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة مرنة لأسعار الصرف لتقليل آثار التضخم المستورد.

الدراسة السابعة: (Aljebri M.,:2008)^(٢١):

"Analysis of Inflation Determinants In Developing Oil-Export Based Economies":

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للتضخم في اقتصاديات الدول النفطية، لأن هذه الدول تعتمد على النفط أساساً في تمويل التنمية الاقتصادية، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وشملت الدراسة عددا من دول مجلس التعاون الخليجي أهمها السعودية والبحرين والكويت، وخلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المحددة للتضخم، في الأجل الطويل، تتمثل في زيادة عرض النقود، والارتفاع في المستوى العام لأسعار النفط، وتتمثل في المدى القصير في زيادة عرض النقود أيضاً وتراجع نسبة الناتج المحلي غير النفطي، وأوصت الدراسة بضرورة الحد من عرض النقود، وزيادة ناتجها غير النفطي.

⁽²⁰⁾Kandil, M. and Morsy, H. (2009), " **Determinants of Inflation in GCC**", International Monetary Fund.WP/09/82, p .15.

⁽²¹⁾Aljebri M., (2008), " **Analysis of Inflation Determinants In Developing Oil-Export Based Economies**", Colorado State University.

الدراسة الثامنة: (Groen, J.,: 2007)^(٢٢):

"Corporate Credit, Stock price Inflation and Economic Fluctuation":

هدفت الدراسة إلي تحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة علي معدل التضخم في كل من الولايات المتحدة وهولندا، وتبين من الدراسة أن هناك أربعة عوامل اقتصادية لها تأثير كبير على معدل التضخم في كل من الولايات المتحدة وهولندا، وهي: الائتمان الفعلي للشركات، والناتج المحلي الحقيقي، وأسعار الأسهم الحقيقية، ومتوسط سعر الفائدة، وأن أهم هذه العوامل تأثيراً على معدل التضخم في الدولتين، هما الائتمان الحقيقي للشركات، ومتوسط أسعار الأسهم، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الناتج المحلي للدولتين، وكذلك استخدام كل من سعر الفائدة والإئتمان كأداتين للتحكم في معدل التضخم.

أوجه الشبه والإختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة والفجوة البحثية:

أ- **أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:**

تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر أحد مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي أو الاستثماري أو الصادرات) علي بعض من المتغيرات الاقتصادية، ومنها النمو الاقتصادي أو التضخم، سواء في مصر أو غيرها، ويتشابه هذا مع بعض جوانب البحث الحالي والذي يتناول الطلب الكلي وأثره علي التضخم.

ب- **أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي (الفجوة البحثية، الجديد الذي يضيفه البحث):** لم تتناول أي من الدراسات السابقة أثر الطلب الكلي بكل مكوناته علي التضخم في مصر، وهذا ما تناوله البحث الحالي.

(^{٢٢})Groen, J., (2007), " Corporate Credit, Stock price Inflation and Economic Fluctuation", Applied Economics, 36(18).

المحور الثاني

الطلب الكلي والتضخم في الفكر الاقتصادي

١- الطلب في الفكر الاقتصادي:

١-١- الطلب الكلي عند الكلاسيك:

اعتمد الكلاسيك علي قانون ساي والقائل:"دعه يعمل دعه يمر"، فلا توجد مشكلة عندهم في الطلب، بل المشكلة في العرض، فأى كمية سيتم عرضها ستخلق الطلب المساوي لها، ومن ثم فالمجتمع دائماً في حالة توظيف كامل ولا توجد بطالة مطلقاً، وإن وُجدت فهي عرضية أو إختيارية^(٢٣).

١-٢- الطلب الكلي عند كينز:

رفض كينز أفكار الكلاسيك تماماً، وذكر بأن المشكلة ليست في العرض بل في الطلب، وخاصة الطلب الفعال المدعوم بالرغبة والقدرة علي الشراء، وقد تبين صحة قوله، بعدما حدثت أزمة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، وطالب لعلاجها بضرورة زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الإعتماد علي أدوات السياسة المالية وليست النقدية^(٢٤).

٢- مكونات الطلب الكلي:

تنقسم مكونات الطلب الكلي إلى الآتي:

١-٢-١- الطلب الحكومي:

يتمثل في الإنفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والاستثماري:

أ- الاستهلاك الحكومي: شتمل كل مستويات القطاعات الحكومية، والتي تقدم سلعاً، ولا يتضمن الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام، ويقتصر على الإنفاق على الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وتؤدي هذه النفقات إلى إحداث تغيير استخدامات الموارد الاقتصادية، وبالتالي تغيير في مكونات وحجم الناتج

^(٢٣) محمود محمد عارف، التشغيل والدورات، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ٢٠١٨)، ص ٢٣٣.

^(٢٤) محمود محمد عارف، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

المحلى، والتي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من تفاوت توزيع الدخل في المجتمع^(٢٥).

ب- الاستثمار الحكومي:

هو تمويل تقوم به الحكومة أو الهيئات الاقتصادية العامة، لتحقيق النفع العام، وتتوزع تلك الاستثمارات على القطاعات المختلفة^(٢٦)، ولا يقتصر إسهام الطلب الاستثماري علي زيادة معدل النمو الاقتصادي فحسب، بل يُسهم في التكوين الرأسمالي الثابت من خلال الاستثمار في إقامة البنية التحتية وتطويرها، إضافة إلى إسهامه في تكوين رأس المال البشري من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم.

٢-٢- الطلب الخاص: ينقسم إلى الأتي:

أ- **الاستهلاك الخاص:** يشكل الاستهلاك المكون الرئيسي في الطلب الخاص، وأهم العوامل المؤثرة فيه، هي: الدخل، وتغير الأسعار، وسعر الفائدة، وعدد المستهلكين والتركيب العمري، والأذواق، والتوقعات.

ب- **الاستثمار الخاص:** يعد الاستثمار المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، ويؤدي التغير في الاستثمار إلى تغير الدخل القومي والتوظيف والنمو عن طريق المضاعف، ذلك أن اتجاه النمو يرتبط بتكوين رأس المال، ولذلك يعد الاستثمار العنصر الحاسم في مكونات الطلب الكلي، وهناك محددات للاستثمار منها سعر الفائدة والكفاية الحدية للاستثمار، والتوقعات، وحجم التكاليف، ويرتبط حجم الاستثمار بحجم الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الجديدة في البنية التحتي، وكذلك مشاريع التنمية الاجتماعية (التعليم والصحة)^(٢٧).

(٢٥) حامد عبد المجيد، وسعيد عبد العزيز، "مبادئ المالية العامة"، الجزء الثاني، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٢)، ص ٣١٩.

(٢٦) لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، "البيانات الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية"، تقرير الأمين العام، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، (٢٠١٨)، ص ٣.

(27) Islam, Asif, "Entrepreneurship and the Allocation of Government Spending Under Imperfect Markets", European Economic Review, Vol 70, 2015, p 110.

٢-٣- صافي الصادرات:

يعد صافي الصادرات مصدر من مصادر الطلب الكلي، فعندما يكون الاقتصاد مفتوحاً سيتعرض لتدفقات خارجية وهذه التدفقات ستؤثر على الدخل والإنتاج، ويعتمد الصافي على عدة عوامل، منها: السياسات التجارية المتمثلة في التعريف الجمركية، ونظام الحصص والأسعار والدخول، وسياسة التمويل الخارجي^(٢٨).

٢- التضخم في الفكر الاقتصادي:

ظهرت في النصف الثاني للقرن العشرين المدرسة السويدية الحديثة، والتي جعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحليل التضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي، بل تتوقف بشكل أدق على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار^(٢٩).

وتختلف النظريات المفسرة لأسباب التضخم، وأهمها:

٢-١- التضخم في النظرية الكلاسيكية (النظرية الكمية لعرض النقود):

يعتبر الكلاسيك هم أول من أشاروا إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب، وعن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها يمكن صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والتقلبات في عرض النقود، وظهرت النقود في عصر آدم سميث، وانتشر التعامل النقدي، وافترض آدم سميث مبدأ "حياد النقود"، والذي يعني أن النقود ليس لها سوي وظيفه واحدة وهي أنها أداة للتبادل أو عرية لنقل القيم. والنقود ليس لها أي دور ذاتي عند الكلاسيك وهذا هو مضمون النظرية الكمية في التحليل النقدي، والذي يعني إستبعاد النقود تماماً من التحليل الاقتصادي، ذلك أن أثر التغير في كمية النقود ينحصر فقط في التأثير علي مستوى الأسعار فقط، وتوضح هذه العلاقة في معادلة فيشر التالية^(٣٠):

$$T.P = M.v:$$

(28) Morozumi, Atsuyoshi, & Veiga, Francisco José, "Public spending and growth: The role of government accountability", European Economic Review, Vol 89, 2016, p 150.

(٢٩) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٨)، ص ٨١.

(٣٠) محمود محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

وبتضح من المعادلة السابق، الآتي:

- وجود علاقة طردية بين كمية النقود أو سرعة دورانها وبين مستوي الأسعار، أي أن زيادة كمية النقود أو سرعة دورانها سوف يؤدي إلي زيادة الأسعار بنفس النسبة.
- وجود علاقة عكسية بين الحجم الحقيقي للمبادلات (الناتج المحلي الحقيقي) وبين مستوي الأسعار.

وبالرغم من الإنتقادات لهذه النظرية، ولكن قد يتحقق قدر كبير من فروضها، خاصة في الدول النامية، بسبب جمود جهازها الإنتاجي.

٢-٢- التضمخ في النظرية النقدية الحديثة (النيوكلاسيكية) لفريدمان (الطلب علي النقود في الحساب):

أدخلت هذه النظرية على التحليل الكلاسيكي تعديلات، ويذكر فريدمان بأن نظرية كمية النقود، والتي أشارت إلي وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود وبين الأسعار بأنها صحيحة، ولكن في الأجل القصير، وهنا يقول فريدمان: ولكن قد لا توجد هذه العلاقة التتابقية بانتظام في كل الظروف أو في الأجل الطويل.

وترى هذه النظرية أن التضمخ ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو عرض النقود بأسرع من نمو الإنتاج، ولا توجد صلة بين التضمخ البطالة، وتقوم هذه النظرية على ركيزتين أساسيتين، هما^(٣١):

الأولي: المؤثر الرئيسي في مستوى الأسعار هو التغير النسبي بين كمية النقود وبين الناتج القومي. **الثانية:** يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بالتغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها.

ويخلص فريدمان إلى أن أهم عامل مؤثر في الطلب على النقود في الأجل الطويل هو الدخل القومي الحقيقي، أي أن التغير في الأسعار في الأجل الطويل يساوي التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود التي اشتركت في إنتاجها، ومن ثم قد يتدخل في تحديد سعر السلعة الأجور

(٣١) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، (القاهرة: مجموعة النيل، ٢٠١٥)، ص ٢٢.

(تضخم تكاليف)، وسعر السلع الوسيطة المستوردة (تضخم مستورد)، وليس فقط التضخم الناتج عن زيادة عرض النقود.

وعليه فإن مصدر الارتفاع في الأسعار حسب النقديين يرجع أساساً إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن حجمه الأمثل الذي يحقق الاستقرار في مستوى الأسعار، كما ترجع أهمية هذه النظرية إلى الظروف الاقتصادية التي سادت في الدول الغربية في سبعينات القرن الماضي، وأهمها ظاهرة الركود التضخمي، وفشل السياسات المقترحة من طرف أنصار الاتجاه الكينزي في علاج التضخم، وخطأ نظرية فيليبس والتي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة.

ويلاحظ أن النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان في صورتها التقليدية أصبحت أكثر عمقاً في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار وأكثر واقعية في تفسير القوى التضخمية في الدول النامية وأكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.

٢-٣- التضخم في النظرية الكينزية:

ترى هذه النظرية أن تضخم الطلب يرجع إلى أن حجم الإنفاق الكلي أكبر من حجم الناتج الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، فقد لا يؤدي ارتفاع كمية النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأن الأسعار قد ترتفع بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد^(٣٢).

وتسمى نظرية كينز بنظرية فائض الطلب فقد رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود وسعر الفائدة والادخار والاستثمار وقانون ساي، وقام باستخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي، أي أن المستوى التوازني لمستوى التوظيف والدخل القومي الحقيقي يتحدد بالطلب الفعال، وتتعلق النظرية الكينزية بالفترة القصيرة، وعليه فهي تقوم على عدة إفتراضات، منها: ثبات العوامل المحددة للعرض الكلي، ومن ثم فإن التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من عناصر الإنفاق القومي وليكن الاستثمار مثلاً يحدد التغير في مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل، وبالتالي الناتج، وعند مستوى معين من التوظيف

(٣٢) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ٢١٨.

والنتاج القومي والمستوى العام للأسعار ينشأ فائض طلب كلي ويميز كينز بين مرحلتين رئيسيتين لتغير الأسعار، هما:

الأولي: مرحلة التوظيف غير الكامل:

هنا توجد بعض الموارد أو عوامل الإنتاجية غير مستغلة (العرض الكلي هنا مرن)، فستؤدي زيادة الدخل النقدية إلى زيادة الإنفاق العام، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما سيؤدي إلى استخدام موارد الإنتاج المعطلة، والتي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج ولكن بنسبة ضئيلة، ومع استمرار زيادة الإنفاق واقترب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل فإن الطلب لا يبقى يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي، ويظهر قبل وصول الاقتصاد للتوظيف الكامل، وهو لا يثير المخاوف بل يعد حافزا لزيادة الإنتاج.

الثانية: مرحلة التوظيف الكامل:

عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، فإن أي زيادة في الطلب الكلي لن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج (العرض) من السلع والخدمات، لأن مرونة العرض الكلي تساوي صفر، ولكن ستعكس مباشرة في صورة ارتفاع الأسعار، وسمي كينز ذلك بالتضخم البحت. ولكن يرد على نظرية فائض الطلب الكينزية بأنها تقوم على افتراضات تنطبق على اقتصادات الدول المتقدمة ذات القطاع الإنتاجي المرن، والأسواق ذات الجهاز سعري الفعال، ومن ثم لا تنطبق على الدول النامية والتي تعاني من قصور في جهازها الإنتاجي، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيراً عنها.

٢-٤ - التضخم في نظرية زيادة الطلب ونظرية تضخم التكاليف:

أولاً: التضخم في نظرية زيادة الطلب:

لا يختلف تفسير هذه النظرية للتضخم كثيرا عن تفسير النظرية الكينزية، فحسب هذه النظرية فإن التضخم ينشأ نتيجة لزيادة الدخل النقدية للأفراد دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لمحدودية المعروض من السلع والخدمات (حالة الجهاز الإنتاجي غير المرن)، ويحدث هذا في الدول النامية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات، والتي ينتقل معها التضخم المستورد^(٣٣).

ثانياً: نظرية تضخم التكاليف:

(٣٣) Hamid Bali.: Inflation Et Mal-Developement En Algerie, 2017 , P.71.

يحدث تضخم التكاليف بسبب إرتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخاصة الأجور، فعندما توجد نقابات عمال قوية وقادرة على رفع أجور العمال، فستؤدي الزيادة السريعة في الأسعار إلى خفض القدرة الشرائية للأجور الأسمية، مما يدفع بنقابات العمال إلى المطالبة برفع الأجور الأسمية، ومن ثم سيعمل أصحاب العمل على نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك في صورة رفع أسعار السلع.... وهكذا^(٣٤).

٢-٥ - التضخم في النظريات المعاصرة الحديثة (النظرية السويدية)^(٣٥):

أشارت هذه النظرية إلي أن التضخم قد لا يرجع فقط إلي وجود زيادة في الطلب على السلع والخدمات، ولكن هناك عوامل أخرى قد تسهم فيه، ومنها: العوامل التكنولوجية والعوامل النفسية والعوامل التنظيمية (الاحتكارات)، والتي قد تؤدي إلي تضخم بدون زيادة في الطلب أو زيادة عرض النقود.

وترتفع الأسعار بسبب إصرار أحد قطاعات المجتمع على زيادة حصته من الموارد الكلية التي يمتلكها، وإمتناع القطاعات الأخرى عن خفض حصتها من هذه الموارد أو إمتناعها عن زيادة الموارد الكلية، ويضطر القطاع الذي يتمسك بزيادة حصته إلى رفع الأسعار لكي يغري القطاعات الممتنعة عن التنازل من نصيبها، أي أن القوة التي تولد التضخم هي التنازع بين القطاعات على موارد دون أن توجد قطاعات أخرى تمتنع عن خفض حصتها، وذلك لأنه لو تمسك قطاع بزيادة حصته من الموارد وكانت القطاعات الأخرى على استعداد لخفض حصتها اختيارياً أو إذا كانت هذه القطاعات على استعداد لزيادة الموارد الكلية، فهنا لن يوجد دافع لرفع الأسعار، ولن يحدث تضخم. ولفهم تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب يتم اللجوء إلى قانون "فالراس" عن الأسواق، والذي يقرر أن الاقتصاد القومي يتكون من عدة أسواق كل منها تتعامل في سلعة معينة أو مجموعة معينة من السلع، وإذا تم اعتبار أن النقود سلعة، فإن شرط تحقيق التوازن العام هو تعادل الطلب الكلي على السلع مع العرض الكلي منها، وبعبارة أخرى يؤدي التداخل بين الأسواق المختلفة إلى وجود المتطابقة الآتية:

الإفراط في عرض النقود = الإفراط في الطلب على خدمات عناصر الإنتاج + الإفراط في الطلب على الأصول المالية + الإفراط في الطلب على السلع والخدمات.

^(٣٤) عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، (عمان: دار صفاء للنشر، ٢٠٢٠)، ص ٢٢٠.

^(٣٥) محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٨)، ص ٣٢-٣٤.

وتشير المتطابقة إلى إمكانية تسرب الفائض في الأرصدة النقدية إلى سوق خدمات عناصر الإنتاج فيولد إفراطاً في الطلب عليها، أو إلى الأصول المالية فيولد إفراطاً في الطلب عليها، أو إلى سوق السلع والخدمات فيولد إفراطاً في الطلب عليها.

وذكر كينز أن العلاقة بين الطلب على النقود وعرضها تحدد سعر الفائدة، وليس الإدخار والاستثمار، فلو حدث إفراط في عرض النقود فإن ذلك سيؤدي إلى خفض سعر الفائدة.

وقد يؤدي الارتباط بين الأسواق المختلفة إلى توزيع فائض النقود بين المجموعات الثلاثة من الأسواق فلو قام النظام المصرفي بزيادة كمية النقود دون أن يوجد طلب عليها من جانب قطاع الأعمال فإن هذه الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تتسرب إلى سوق الأوراق المالية، حيث تؤدي إلى خفض سعر الفائدة لأنها تتحدد بتبادل طلب وعرض النقود، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في قطاع الأعمال، وينتقل جزء آخر من الأرصدة النقدية إلى أسواق السلع والخدمات وأسواق خدمات عناصر الإنتاج.

ولكن من الضروري أن يكون الإفراط في عرض النقود سبباً في ظهور الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، فالعلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات تتوقف على خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي، وهذا ما تذكره المدرسة السويدية الحديثة، حيث تقرر أن سبب الإفراط في الطلب على السلع وخدمات عناصر الإنتاج يرجع إلى إختلال العلاقة بين الاستثمار والإدخار، وعليه فالنظرية تدمج أسواق السلع مع أسواق خدمات عناصر الإنتاج، وتدمج أسواق الأصول المالية مع السوق النقدي، وعلى ذلك فإن:

الإفراط في طلب السلع + الإفراط في طلب خدمات عناصر الإنتاج = الإفراط في عرض الأصول المالية + الإفراط في عرض النقود.

وترجع النظرية السويدية التضخم في أسعار السلع وثمان خدمات عناصر الإنتاج إلى زيادة الاستثمارات التي يقرها المجتمع من المدخرات التي يقرر تحقيقها، وهذا هو التفسير السائد الآن في النظرية النقدية^(٣٦).

(٣٦) صادق زوير لجلاج، "تحليل متغيرات الإنفاق الكلي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٢)", كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية

والإدارية، العدد ١٧، ٢٠١٥.

المحور الثالث

تحليل تطور مكونات الطلب الكلى وأهم المحددات الأخرى المؤثرة علي التضخم فى مصر

كان الاقتصاد المصري يتصف بالاستقرار النسبي حتى عام ٢٠١٠، ولكن من بعد أحداث عام ٢٠١١، حدث تغير في معظم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وأهمها الطلب الكلى والمستوى العام للأسعار، كما يلاحظ أن هناك عدد من المحددات التي تؤثر علي التضخم بجانب الطلب الكلى، ومنها سعر الصرف، وسعر الفائدة علي القروض والودائع، وعرض النقود، ومعدل الضرائب، وعجز الموازنة العامة، والدين العام....إلخ، وهذا ما سيتم تناوله في النقاط التالية:

١- تحليل تطور مكونات الطلب الكلى في مصر:

يبين ذلك الجدول التالي ذلك:

جدول (١): تطور مكونات الطلب الكلى في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

الطلب الكلى مليار دولار	صافي الصادرات		الطلب الاستثماري الإجمالي				الطلب الاستهلاكي الإجمالي			سنة	
	مليار دولار	% من الطلب الكلى	مليار دولار	% من الطلب الكلى	إجمالي الاستثمار	الخاص	الحكومي	مليار دولار	% من الطلب الكلى		الحكومي
٤٢.٣	١٢.٣-	٥.٢-	٢٧.٧	١١.٧	٥.٣	٦.٤	٨٤.٦	٣٥.٨	٣٠.٩	٤.٩	١٩٩٠
٣٨.٦	٧.٨-	٣.٠-	٢٦.٢	١٠.١	٣.٤	٦.٧	٨١.٦	٣١.٥	٢٧.٣	٤.٢	١٩٩١
٤٣.٥	٢.٥-	١.١-	٢٢.٥	٩.٨	٣.٥	٦.٣	٨٠.٠	٣٤.٨	٣٠.٤	٤.٤	١٩٩٢
٤٧.٢	٤.٢-	٢.٠-	٢٠.٨	٩.٨	٣.٢	٦.٦	٨٣.٢	٣٩.٣	٣٤.٥	٤.٨	١٩٩٣
٥٣.١	٥.٣-	٢.٨-	٢٢.٤	١١.٩	٣.٣	٨.٦	٨٢.٩	٤٤.٠	٣٨.٧	٥.٣	١٩٩٤
٦١.٦	٥.٠-	٣.١-	٢٢.١	١٣.٦	٤.٨	٨.٨	٨٣.٠	٥١.١	٤٤.٨	٦.٣	١٩٩٥
٧١.٥	٥.٢-	٣.٧-	٢٢.٧	١٦.٢	٦.١	١٠.١	٨٢.٧	٥٩.١	٥٢.٠	٧.٠	١٩٩٦
٨٤.٩	٥.٥-	٤.٧-	٢٣.٨	٢٠.٢	٨.٣	١١.٩	٨١.٧	٦٩.٤	٦٠.٥	٨.٩	١٩٩٧
٨٤.٧	٩.٦-	٨.١-	٢١.٤	١٨.١	٦.١	١٢.٠	٨٨.١	٧٤.٦	٦٥.١	٩.٦	١٩٩٨
٩٠.٠	٨.٣-	٧.٥-	٢١.٠	١٨.٩	٩.٠	٩.٩	٨٧.٣	٧٨.٦	٦٨.١	١٠.٥	١٩٩٩
٩٩.٢	٦.٧-	٦.٦-	١٩.١	١٨.٩	٩.١	٩.٨	٨٧.٦	٨٦.٩	٧٥.٧	١١.٢	٢٠٠٠
٩٦.٢	٤.٩-	٤.٧-	١٧.٨	١٧.١	٨.٧	٨.٤	٨٧.٠	٨٣.٧	٧٢.٨	١٠.٩	٢٠٠١
٨٥.٠	٤.٤-	٣.٧-	١٧.٩	١٥.٢	٧.٢	٨.٠	٨٦.٥	٧٣.٥	٦٢.٨	١٠.٧	٢٠٠٢
٧٩.٨	٢.٦-	٢.١-	١٦.٤	١٣.١	٦.٥	٦.٦	٨٦.٢	٦٨.٨	٥٨.٦	١٠.٢	٢٠٠٣
٧٨.٤	١.٤-	١.١-	١٦.٥	١٢.٩	٦.٠	٦.٩	٨٤.٨	٦٦.٥	٥٦.٥	١٠.٠	٢٠٠٤
٨٩.٦	٢.٢-	٢.٠-	١٨.٠	١٦.١	٧.٨	٨.٣	٨٤.٣	٧٥.٥	٦٤.١	١١.٤	٢٠٠٥
١٠٧.٤	١.٦-	١.٧-	١٨.٧	٢٠.١	١١.٥	٨.٦	٨٢.٩	٨٩.٠	٧٥.٨	١٣.٢	٢٠٠٦
١٣٠.٤	٤.٦-	٦.٠-	٢٠.٩	٢٧.٢	١٧.٠	١٠.٢	٨٣.٧	١٠٩.٢	٩٤.٤	١٤.٨	٢٠٠٧
١٦٢.٦	٥.٦-	٩.١-	٢٢.٣	٣٦.٣	٢٣.٥	١٢.٨	٨٣.٣	١٣٥.٥	١١٧.٧	١٧.٧	٢٠٠٨
١٨٨.٦	٦.٧-	١٢.٦-	١٩.٠	٣٥.٨	١٧.٣	١٨.٥	٨٧.٧	١٦٥.٥	١٤٣.٩	٢١.٥	٢٠٠٩
٢١٨.٣	٥.٣-	١١.٥-	١٩.٣	٤٢.١	٢٣.٠	١٩.١	٨٦.٠	١٨٧.٧	١٦٣.٣	٢٤.٤	٢٠١٠
٢٣٥.١	٤.١-	٩.٧-	١٦.٨	٣٩.٤	٢٤.٤	١٥.٠	٨٧.٤	٢٠٥.٤	١٧٨.٣	٢٧.٠	٢٠١١

الطلب الكلي مليار دولار	صافي الصادرات		الطلب الاستثماري الإجمالي				الطلب الإستهلاكي الإجمالي			سنة	
	مليار دولار	% من الطلب الكلي	مليار دولار	% من الطلب الكلي	إجمالي الاستثمار	الخاص	الحكومي	% من الطلب الكلي	إجمالي الاستهلاك		الخاص
٢٧٥.٤	٢٢.١-	٨.٠-	١٤.٩	٤١.٠	٢٥.٦	١٥.٤	٩٣.١	٢٥٦.٥	٢٢٥.٣	٣١.٢	٢٠١٢
٢٨٤.٩	١٨.٣-	٦.٤-	١٣.٢	٣٧.٥	٢٢.٦	١٤.٩	٩٣.٣	٢٦٥.٧	٢٢٣.٠	٣٢.٧	٢٠١٣
٣٠١.٩	٢٥.٨-	٨.٥-	١٢.٦	٣٨.٠	٢٢.٢	١٥.٨	٩٦.٠	٢٨٩.٧	٢٥٣.٥	٣٦.٢	٢٠١٤
٣٢٧.٣	٢٧.٩-	٨.٥-	١٣.٧	٤٥.٠	٢٥.١	١٩.٩	٩٤.٨	٣١٠.٢	٢٧١.٥	٣٨.٧	٢٠١٥
٣٣٠.٥	٣١.٨-	٩.٦-	١٤.٦	٤٨.١	٢٥.٨	٢٢.٣	٩٥.١	٣١٤.٢	٢٧٦.٢	٣٨.٠	٢٠١٦
٢٤٢.٤	٣١.٨-	١٣.١-	١٥.١	٣٦.٦	١٥.٤	٢١.٢	٩٨.٠	٢٣٧.٦	٢١٣.٨	٢٣.٨	٢٠١٧
٢٥٦.٨	٢٦.١-	١٠.٢-	١٦.٩	٤٣.٣	١٥.٤	٢٧.٩	٩٣.٣	٢٣٩.٦	٢١٨.٧	٢٠.٩	٢٠١٨
٣١٢.٧	٢٥.٠-	٨.٠-	١٨.٥	٥٧.٩	٢٧.٧	٣٠.٢	٨٩.٤	٢٧٩.٧	٢٥٦.٥	٢٣.٢	٢٠١٩
٣٧٦.٧	٢٧.٦-	٧.٣-	١٤.٤	٥٤.٣	٢٠.٨	٣٣.٥	٩٢.٩	٣٥٠.٠	٣٢١.٠	٢٨.٩	٢٠٢٠
٤١٦.٥	٣٧.١-	٨.٩-	١٣.٥	٥٦.٢	١٥.٩	٤٠.٣	٩٥.٥	٣٩٧.٣	٣٦٥.٢	٣٢.١	٢٠٢١
٤٦٨.١	٣٢.٥-	٦.٩-	١٥.٥	٧٢.٥	٢٠.٨	٥١.٧	٩١.٥	٤٢٨.١	٣٩٣.٤	٣٤.٧	٢٠٢٢
١٧٥.٢	١٢.٧-	٦.٤-	١٨.٧	٢٩.٢	١٣.٧	١٥.٥	٨٧.٧	١٥٨.٦	١٤٠.٧	١٧.٩	متوسط
٣٨.٦	٣٧.١-	١٣.١-	١٢.٦	٩.٨	٣.٢	٦.٣	٨٠.٠	٣١.٥	٢٧.٣	٤.٢	الذني قيمة
٤٦٨.١	١.١-	١.٤-	٢٧.٧	٧٢.٥	٢٧.٧	٥١.٧	٩٨.٠	٤٢٨.١	٣٩٣.٤	٣٨.٧	أقصى قيمة

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- **الطلب الإستهلاكي:** إحتل المرتبة الأولى من بين مكونات الطلب الكلي، وذلك بنسبة تتراوح من

(٨٠%-٩٨%)، كما تزايدت نسبة الطلب الإستهلاكي إلى إجمال الطلب الكلي من سنة لأخرى،

فبلغ ٨٤.٦% عام ١٩٩٠ ثم استمر في الإرتفاع إلي أن وصل ٩١.٥% في عام ٢٠٢٢.

ب- **الطلب الاستثماري:** إحتل المرتبة الثانية من بين مكونات الطلب الكلي، وذلك بنسبة تتراوح من

(١٢.٦% - ٢٧.٧%)، كما تراجع نسبة الطلب الاستثماري إلى إجمال الطلب الكلي من سنة

لأخرى، فتراجع من ٢٧.٧% عام ١٩٩٠ إلي أن وصل ١٥.٥% عام ٢٠٢٢.

ج- **صافي الصادرات:** إحتل المرتبة الثالثة من بين مكونات الطلب الكلي، وذلك بنسبة تتراوح من

(١٣%-١.٤%)، كما تراجع نسبة العجز في الميزان التجاري إلى إجمال الطلب الكلي من سنة

لأخرى، فتراجع من (١٢.٣%) عام ١٩٩٠ إلي أن وصل (-٦.٩%).

وفي النهاية يمكن عرض تطور الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي في مصر باختصار، في

الآتي:

النسبة %	الترتيب	مكونات الطلب الكلي
(%٩٨-%٨٠)	الأول	الطلب الإستهلاكي
(%٢٧.٧-%١٢.٦)	الثاني	الطلب الاستثماري
(%١٣-%١.٤)	الثالث	صافي الصادرات

المصدر: الباحثان، جدول (١) السابق.

٢- تحليل تطور الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي حسب الجهة (حكومي/خاص) في مصر:

يتبين من تحليل بيانات الجدول التالي، ما يلي:

أ- **الطلب الإستهلاكي**: شكل الطلب الإستهلاكي الخاص النسبة الكبيرة من إجمالي الطلب الإستهلاكي بنسبة تتراوح من (%٨٧.٢-%٩٢.٧)، كما ارتفعت نسبة الطلب الإستهلاكي الخاص من سنة لأخري، فارتفعت من %٨٨.٦ عام ١٩٩٠ إلى %٩٢.٧ عام ٢٠٢٢، بينما شكل الطلب الإستهلاكي الحكومي النسبة الأقل فتراجعت من (%٧.٣-%١٢.٨)، كما تراجع نسبة الطلب الإستهلاكي الحكومي من سنة لأخري، من %١١.٤ عام ١٩٩٠ إلى %٧.٣ عام ٢٠٢٢، بسبب الإلتزام التوجه نحو اقتصاد السوق والحد من تدخل الدولة.

ب- **الطلب الاستثماري**: شكل الطلب الاستثماري الحكومي النسبة الكبيرة من إجمالي الطلب الاستثماري بنسبة تتراوح من (%٣٥.٣-%٧٢)، كما ارتفعت نسبة الطلب الاستثماري الحكومي من سنة لأخري، فارتفعت من %٥٤.٥ عام ١٩٩٠ إلى %٧١.٣ عام ٢٠٢٢، بينما شكل الطلب الاستثماري الخاص النسبة الأقل فتراجعت من (%٢٨-%٦٤.٧)، كما تراجع نسبة الطلب الاستثماري الخاص من سنة لأخري، من %٤٥ عام ١٩٩٠ إلى %٢٨.٧ عام ٢٠٢٢، لقيام الحكومة بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية منذ عام ٢٠١٤، وعزوف القطاع الخاص. وفي النهاية يمكن عرض تطور الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي في مصر باختصار، في الآتي:

النسبة %	الترتيب	الجهة	مكونات الطلب الكلي
(%٩٢.٧-%٨٧.٢)	الأول	الخاص	الطلب الإستهلاكي
(%١٢.٨-%٧.٣)	الثاني	الحكومي	
(%٦٤.٧-%٢٨)	الثاني	الخاص	الطلب الاستثماري
(%٧٢-%٣٥.٣)	الأول	الحكومي	

المصدر: الباحثان، بالاعتماد علي جدول (٢) التالي.

جدول (٢): تطور الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

سنة	الطلب الاستهلاكي %			الطلب الاستثماري %		
	الحكومي %	الخاص %	إجمالي الاستهلاك %	الحكومي %	الخاص %	إجمالي الاستثمار %
١٩٩٠	١١.٤	٨٨.٦	١٠٠	٥٤.٥	٤٥.٥	١٠٠
١٩٩١	١١.١	٨٨.٩	١٠٠	٦٥.٨	٣٤.٢	١٠٠
١٩٩٢	١٠.٤	٨٩.٦	١٠٠	٦٣.٩	٣٦.١	١٠٠
١٩٩٣	١٠.٣	٨٩.٧	١٠٠	٦٧.٦	٣٢.٤	١٠٠
١٩٩٤	١٠.٣	٨٩.٧	١٠٠	٧٢.٠	٢٨.٠	١٠٠
١٩٩٥	١٠.٥	٨٩.٥	١٠٠	٦٥.٠	٣٥.٠	١٠٠
١٩٩٦	١٠.٤	٨٩.٦	١٠٠	٦٢.٣	٣٧.٧	١٠٠
١٩٩٧	١١.٣	٨٨.٧	١٠٠	٥٨.٨	٤١.٢	١٠٠
١٩٩٨	١١.٣	٨٨.٧	١٠٠	٦٦.٣	٣٣.٧	١٠٠
١٩٩٩	١١.٦	٨٨.٤	١٠٠	٥٢.٥	٤٧.٥	١٠٠
٢٠٠٠	١١.٢	٨٨.٨	١٠٠	٥٢.١	٤٧.٩	١٠٠
٢٠٠١	١١.٣	٨٨.٧	١٠٠	٤٩.٤	٥٠.٦	١٠٠
٢٠٠٢	١٢.٦	٨٧.٤	١٠٠	٥٢.٩	٤٧.١	١٠٠
٢٠٠٣	١٢.٧	٨٧.٣	١٠٠	٥٠.٧	٤٩.٣	١٠٠
٢٠٠٤	١٢.٨	٨٧.٢	١٠٠	٥٣.٤	٤٦.٦	١٠٠
٢٠٠٥	١٢.٧	٨٧.٣	١٠٠	٥١.٨	٤٨.٢	١٠٠
٢٠٠٦	١٢.٣	٨٧.٧	١٠٠	٤٢.٧	٥٧.٣	١٠٠
٢٠٠٧	١١.٣	٨٨.٧	١٠٠	٣٧.٣	٦٢.٧	١٠٠
٢٠٠٨	١٠.٩	٨٩.١	١٠٠	٣٥.٣	٦٤.٧	١٠٠
٢٠٠٩	١١.٤	٨٨.٦	١٠٠	٥١.٦	٤٨.٤	١٠٠
٢٠١٠	١١.٢	٨٨.٨	١٠٠	٤٥.٣	٥٤.٧	١٠٠
٢٠١١	١١.٥	٨٨.٥	١٠٠	٣٨.١	٦١.٩	١٠٠
٢٠١٢	١١.٢	٨٨.٨	١٠٠	٣٧.٦	٦٢.٤	١٠٠
٢٠١٣	١١.٤	٨٨.٦	١٠٠	٣٩.٧	٦٠.٣	١٠٠
٢٠١٤	١١.٨	٨٨.٢	١٠٠	٤١.٧	٥٨.٣	١٠٠
٢٠١٥	١١.٨	٨٨.٢	١٠٠	٤٤.٣	٥٥.٧	١٠٠
٢٠١٦	١١.٤	٨٨.٦	١٠٠	٤٦.٣	٥٣.٧	١٠٠
٢٠١٧	٩.٦	٩٠.٤	١٠٠	٥٨.٠	٤٢.٠	١٠٠
٢٠١٨	٧.٩	٩٢.١	١٠٠	٦٤.٣	٣٥.٧	١٠٠
٢٠١٩	٧.٣	٩٢.٧	١٠٠	٥٢.١	٤٧.٩	١٠٠
٢٠٢٠	٧.٥	٩٢.٥	١٠٠	٦١.٦	٣٨.٤	١٠٠
٢٠٢١	٧.٦	٩٢.٤	١٠٠	٧١.٨	٢٨.٢	١٠٠
٢٠٢٢	٧.٣	٩٢.٧	١٠٠	٧١.٣	٢٨.٧	١٠٠
متوسط	١٠.٨	٨٩.٢	١٠٠	٥٣.٩	٤٦.١	١٠٠
التي قيمة	٧.٣	٩٢.٧	١٠٠	٣٥.٣	٦٤.٧	١٠٠
القصي قيمة	١٢.٨	٨٧.٢	١٠٠	٧٢.٠	٢٨.٠	١٠٠

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٣- تحليل تطور أهم المحددات المؤثرة علي التضخم في مصر:

يبين ذلك الجدول التالي ذلك:

جدول (٣): تطور أهم المحددات المؤثرة علي التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

سنة	معدل التضخم %	عرض النقود مليار دولار	سعر الفائدة علي القروض %	سعر الفائدة علي الودائع %	سعر صرف دولار/جنيه
١٩٩٠	١٦.٨	٣٧.٠	١٩.٠	١٢.٠	١.٦
١٩٩١	١٩.٧	٣٢.٧	١٩.٨	١٢.٠	٣.١
١٩٩٢	١٣.٦	٣٥.٤	٢٠.٣	١٢.٠	٣.٣
١٩٩٣	١٢.١	٤٠.٠	١٨.٣	١٢.٠	٣.٤
١٩٩٤	٨.٢	٤٣.٩	١٦.٥	١١.٨	٣.٤
١٩٩٥	١٥.٧	٤٨.٠	١٦.٥	١٠.٩	٣.٤
١٩٩٦	٧.٢	٥٣.٢	١٥.٦	١٠.٥	٣.٤
١٩٩٧	٤.٦	٥٨.٩	١٣.٨	٩.٨	٣.٤
١٩٩٨	٣.٩	٦٥.٣	١٣.٠	٩.٤	٣.٤
١٩٩٩	٣.١	٦٩.٠	١٣.٠	٩.٢	٣.٤
٢٠٠٠	٢.٧	٧٦.٦	١٣.٢	٩.٥	٣.٥
٢٠٠١	٢.٣	٧٩.٧	١٣.٣	٩.٥	٤.٠
٢٠٠٢	٢.٧	٧٤.٧	١٣.٨	٩.٣	٤.٥
٢٠٠٣	٤.٥	٧٧.٦	١٣.٥	٨.٢	٥.٩
٢٠٠٤	١١.٣	٧٦.٢	١٣.٤	٧.٧	٦.٢
٢٠٠٥	٤.٩	٨٧.٠	١٣.١	٧.٢	٥.٨
٢٠٠٦	٧.٦	١٠٤.٦	١٢.٦	٦.٠	٥.٧
٢٠٠٧	٩.٣	١٢٥.٥	١٢.٥	٦.١	٥.٦
٢٠٠٨	١٨.٣	١٤٣.٩	١٢.٣	٦.٦	٥.٤
٢٠٠٩	١١.٨	١٥٧.٢	١٢.٠	٦.٥	٥.٥
٢٠١٠	١١.٣	١٧٦.٨	١١.٠	٦.٢	٥.٦
٢٠١١	١٠.١	١٧٨.٩	١١.٠	٦.٧	٥.٩
٢٠١٢	٧.١	١٩٤.٦	١٢.٠	٧.٦	٦.١
٢٠١٣	٩.٥	٢١٥.٢	١٢.٣	٧.٧	٦.٩
٢٠١٤	١٠.١	٢٣٠.٦	١١.٧	٦.٩	٧.١
٢٠١٥	١٠.٤	٢٥٦.٩	١١.٦	٦.٩	٧.٧
٢٠١٦	١٣.٨	٣٢٦.٢	١٣.٦	٧.٩	١٠.٠
٢٠١٧	٢٩.٥	٢١٧.٦	١٨.٢	١٢.١	١٧.٨

سنة	معدل التضخم %	عرض النقود مليار دولار	سعر الفائدة علي القروض %	سعر الفائدة علي الودائع %	سعر صرف دولار/جنيه
٢٠١٨	١٤.٤	٢٠٤.٢	١٨.٣	١٢.٣	١٧.٨
٢٠١٩	٩.٢	٢٣٤.١	١٦.١	١١.٠	١٦.٨
٢٠٢٠	٥.٠	٣٠٦.٩	١١.٤	٧.٨	١٥.٨
٢٠٢١	٥.٢	٣٧١.١	٩.٤	٧.٤	١٥.٦
٢٠٢٢	١٣.٩	٤٥٠.٠	١٠.٦	٨.٤	١٩.٢
متوسط	١٠.٠	١٤٧.٠	١٤.٠	٨.٩	٧.٢
الذني قيمة	٢.٣	٣٢.٧	٩.٤	٦.٠	١.٦
اقصى قيمة	٢٩.٥	٤٥٠.٠	٢٠.٣	١٢.٣	١٩.٢

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

تابع جدول (٣): تطور أهم المحددات المؤثرة علي التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

سنة	الناتج المحلي (ع.ك) مليار دولار	الواردات		الدين العام		عجز الموازنة		الأجور		الضرائب	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي
١٩٩٠	٤٣.٠	١٤.٠	٣٢.٦	٤٨	١١١.٦	-٤	٩.٣-	٢.١	٤.٩	٥.٧	١٣.٣
١٩٩١	٣٧.٤	١٣.٢	٣٥.٣	٦٣.٨	١٧٠.٦	٣.٩-	١٠.٤-	٢.٣	٦.١	٥.٥	١٤.٧
١٩٩٢	٤١.٩	١٢.٩	٣٠.٨	٦٣.١	١٥٠.٦	٢.٣-	٥.٥-	٢.٥	٦.٠	٧.٧	١٨.٤
١٩٩٣	٤٦.٦	١٤.٠	٣٠.٠	٦٤.٦	١٣٨.٦	٠.٩-	١.٩-	٢.٩	٦.٢	٨.٧	١٨.٧
١٩٩٤	٥١.٩	١٤.٦	٢٨.١	٦٩.١	١٣٣.١	١.٦-	٣.١-	٣.٤	٦.٦	٩.٩	١٩.١
١٩٩٥	٦٠.٢	١٦.٧	٢٧.٧	٧٣.٣	١٢١.٨	٢.٣-	٣.٨-	٤.٠	٦.٦	١٠.٦	١٧.٦
١٩٩٦	٦٧.٦	١٧.٧	٢٦.٢	٧٥.٨	١١٢.١	٢.٥-	٣.٧-	٤.٦	٦.٨	١١.٨	١٧.٥
١٩٩٧	٧٨.٤	١٩.٥	٢٤.٩	٨٠.٤	١٠٢.٦	٣.١-	٤.٠-	٥.٤	٦.٩	١٢.٥	١٥.٩
١٩٩٨	٨٤.٨	٢١.٨	٢٥.٧	٨٨.٠	١٠٣.٨	-٤	٤.٧-	٦.٠	٧.١	١٣	١٥.٣
١٩٩٩	٩٠.٧	٢١.١	٢٣.٣	٩٥.٠	١٠٤.٧	٦.٥-	٧.٢-	٦.٦	٧.٣	١٣.٧	١٥.١
٢٠٠٠	٩٩.٨	٢٢.٨	٢٢.٨	٩٩.٩	١٠٠.١	٦-	٦.٠-	٧.٢	٧.٢	١٤.٦	١٤.٦
٢٠٠١	٩٦.٧	٢١.٦	٢٢.٣	١٠١.٥	١٠٥.٠	٥.٤-	٥.٦-	٧.٠	٧.٢	١٣.٨	١٤.٣
٢٠٠٢	٨٥.١	١٩.٣	٢٢.٧	١٠٣.٠	١٢١.٠	٣.٥-	٤.١-	٦.٩	٨.١	١١.٤	١٣.٤
٢٠٠٣	٨٠.٣	١٩.٦	٢٤.٤	٩٣.٨	١١٦.٨	١.٣-	١.٦-	٥.٧	٧.١	١٠.٧	١٣.٣
٢٠٠٤	٧٨.٨	٢٣.٣	٢٩.٦	١٠٠.١	١٢٧.٠	٠.٧-	٠.٩-	٦.٠	٧.٦	١٠.٩	١٣.٨
٢٠٠٥	٨٩.٦	٢٩.٢	٣٢.٦	١١٧.٩	١٣١.٦	٤.٧-	٥.٢-	٧.٢	٨.٠	١٢.٦	١٤.١
٢٠٠٦	١٠٧.٤	٣٣.٩	٣١.٦	١٣٣.٥	١٢٤.٣	٩.٨-	٩.١-	٨.٢	٧.٦	١٧.٠	١٥.٨
٢٠٠٧	١٣٠.٤	٤٥.٤	٣٤.٨	١٤٦.٤	١١٢.٣	٧.٤-	٥.٧-	٩.٣	٧.١	٢٠.٠	١٥.٣

١٥.٣	٢٤.٩	٧.١	١١.٦	٦.٩-	١١.٢-	٩٥.٣	١٥٥.١	٣٨.٦	٦٢.٩	١٦٢.٨	٢٠٠.٨
١٥.٧	٢٩.٦	٧.٤	١٣.٩	٦.٦-	١٢.٤-	٩٠.٧	١٧١.٦	٣١.٦	٥٩.٨	١٨٩.١	٢٠٠.٩
١٤.١	٣٠.٩	٧.٠	١٥.٣	٧.٩-	١٧.٤-	٨٩.٠	١٩٤.٩	٢٦.٦	٥٨.٢	٢١٩.٠	٢٠١.٠
١٤.٠	٣٣.١	٦.٩	١٦.٣	٩.٧-	٢٣-	٨٩.٥	٢١١.٣	٢٤.٧	٥٨.٣	٢٣٦.٠	٢٠١.١
١٢.٤	٣٤.٦	٧.٢	٢٠.١	٩.٩-	٢٧.٧-	٨٧.٦	٢٤٤.٥	٢٤.٣	٦٧.٩	٢٧٩.١	٢٠١.٢
١٣.٥	٣٨.٩	٧.٢	٢٠.٧	١٢.٠-	٣٤.٦-	٩٣.٢	٢٦٨.٨	٢٣.٤	٦٧.٤	٢٨٨.٤	٢٠١.٣
١٢.٢	٣٧.٣	٨.٢	٢٥.٢	١١.٣-	٣٤.٦-	٩٧.٦	٢٩٨.٤	٢٢.٧	٦٩.٣	٣٠٥.٦	٢٠١.٤
١٢.٥	٤١.٢	٧.٨	٢٥.٨	١٠.٢-	٣٣.٥-	٩٨.٧	٣٢٥.٠	٢١.٦	٧١.٣	٣٢٩.٤	٢٠١.٥
١٠.٦	٣٥.٢	٦.٤	٢١.٤	٨.٨-	٢٩.٢-	٩٩.٤	٣٣٠.٤	١٩.٩	٦٦.٢	٣٣٢.٤	٢٠١.٦
٩.٩	٢٤.٥	٥.١	١٢.٧	٨.٤-	٢٠.٩-	١٢٣.٧	٣٠٧.٢	٢٧.٨	٦٩.١	٢٤٨.٤	٢٠١.٧
١٣.٤	٣٥.٢	٥.١	١٣.٥	٩.١-	٢٣.٨-	١٢١.٥	٣١٩.٠	٢٧.٩	٧٣.٣	٢٦٢.٦	٢٠١.٨
١٣.٧	٤٣.٨	٥.٣	١٦.٩	٨.٠-	٢٥.٥-	١٠٤.٥	٣٣٣.١	٢٤.٥	٧٨.٠	٣١٨.٧	٢٠١.٩
١٢.٢	٤٦.٨	٤.٨	١٨.٥	٧.٣-	٢٧.٩-	٩٧.٨	٣٧٥.٢	١٩.٦	٧٥.٤	٣٨٣.٨	٢٠٢.٠
١٢.٦	٥٣.٣	٥.١	٢١.٥	٧.٧-	٣٢.٥-	٩١.٥	٣٨٨.٦	١٩.٣	٨١.٩	٤٢٤.٧	٢٠٢.١
١١.٤	٥٤.٢	٤.٠	١٩	٥.٣-	٢٥.٣-	٨٣.٤	٣٩٧.٤	٢١.٩	١٠٤.٤	٤٧٦.٧	٢٠٢.٢
١٤.٤	٢٣.٤	٦.٦	١١.٢	٦.٧-	١٣.٦-	١١٠.٦	١٧٩.٩	٢٦.٧	٤٣.٨	١٧٦.٦	متوسط
٩.٩	٥.٥	٤.٠	٢.١	١٢.٠-	٣٤.٦-	٨٣.٤	٤٨.٠	١٩.٣	١٢.٩	٣٧.٤	الذنى قيمة
١٩.١	٥٤.٢	٨.٢	٢٥.٨	٠.٩-	٠.٧-	١٧٠.٦	٣٩٧.٤	٣٨.٦	١٠٤.٤	٤٧٦.٧	القصى قيمة

المصدر: - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. - وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ويتبين من تحليل الجدول السابق: أن المرتبات كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي قد تراجعت من ٤.٩% في عام ١٩٩٠ إلي ٤% عام ٢٠٢٢.

ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل مرت بها المحددات الأساسية المؤثرة علي التضخم في مصر،

كالآتي:

المرحلة الأولى: خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣):

كان عام ١٩٩١/٩٠ هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت حتي عام ٢٠٠٣، ويلاحظ عليها

الآتي:

أ- معدل التضخم: تراجع معدل التضخم من ١٦.٨% عام ١٩٩٠ إلي ٤.٥% عام ٢٠٠٣، وقد يكون ذلك من أحد ثمار الإصلاح الاقتصادي والذي بدأ في عام ١٩٩٠.

ب- عرض النقود: ارتفع من ٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٧٧.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وهذا ربما يعكس الزيادة المستمرة في الطلب الكلي.

ج- سعر الفائدة علي القروض: تراجع سعر الفائدة علي القروض من ١٩% عام ١٩٩٠ إلى ١٣.٥% عام ٢٠٠٣، وقد يكون ذلك من أحد ثمار الإصلاح الاقتصادي والذي بدأ في عام ١٩٩٠.

د- سعر الفائدة علي الودائع: تراجع سعر الفائدة علي الودائع من ١٢% عام ١٩٩٠ إلى ٨.٢% عام ٢٠٠٣، وقد يكون ذلك من أحد ثمار الإصلاح الاقتصادي والذي بدأ في عام ١٩٩٠.

هـ- سعر الصرف: تراجعت قيمة الجنيه أمام الدولار من ١.٦ عام ١٩٩٠ إلى ٥.٩ عام ٢٠٠٣، ويعكس هذا مقدار الضغوط التي تتعرض لها العملية المحلية لأسباب كثيرة، ومنها إرتفاع الدين العام من ٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٩٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

و- الناتج المحلي: تراجع الناتج المحلي من ٩٦.٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٨٥.١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وقد يرجع ذلك إلى الإضطرابات السياسية خلال هذه الفترة، حيث جرت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وما تلاها من الغزو الأمريكي لأفغانستان، وإحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، والتي أدت إلي عودة مئات الآلاف من العمالة المصرية من دول الخليج عامة، ومن العراق خاصة. كما استمر تراجع الناتج المحلي إلي ٨٠.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وإلي ٧٨.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

ز- الواردات: تراجعت نسبة الواردات إلي إجمالي الناتج المحلي من ٣٢.٦% عام ١٩٩٠ إلى ٢٤.٤% عام ٢٠٠٣، وقد يرجع ذلك إلي الخطوات التي اتبعتها الحكومة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتي إنطلقت من بداية التسعينيات.

ح- الدين العام: ارتفعت نسبة الدين العام إلي إجمالي الناتج المحلي من ١١١.٦% عام ١٩٩٠ إلى ١١٦.٨% عام ٢٠٠٣، وقد يرجع ذلك إلي زيادة إعتقاد علي القروض الخارجية لتمويل برامج التنمية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي إنطلقت من بداية التسعينيات.

ط- عجز الموازنة العامة: تراجعت نسبة عجز الموازنة العامة إلي إجمالي الناتج المحلي من (٩.٣%) عام ١٩٩٠ إلي (-١.٦%) عام ٢٠٠٣، وقد يرجع ذلك إلي الخطوات التي اتبعتها الحكومة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتي إنطلقت من بداية التسعينيات.

ي- الأجور والمرتبات: إرتفعت نسبة الأجور إلي الناتج المحلي من ٤.٩% عام ١٩٩٠ إلي ٧.١% عام ٢٠٠٣

ك- الضرائب: شبه ثبات نسبة الضرائب إلي إجمالي الناتج المحلي من ١٣.٣% عام ١٩٩٠ و١٣.٣% عام ٢٠٠٣، وقد يرجع ذلك إلي سعي الحكومة إلي زيادة الاستقرار المالي ولجذب المزيد من الاستثمارات.

ويمكن عرض اتجاه تطور المحددات السابقة بصورة مختصرة في المرحلة الأولى، كالتالي:

المحدد	إتجاه التطور	من ١٩٩٠	إلي ٢٠٠٣
معدل التضخم	تراجع	١٦.٨%	٤.٥%
عرض النقود	ارتفع	٣٧ مليار دولار	٧٧.٦ مليار دولار
سعر الفائدة علي القروض	تراجع	١٩%	١٣.٥%
سعر الفائدة علي الودائع	تراجع	١٢%	٨.٢%
سعر الصرف	ارتفع	١.٦ جنيه/دولار	٥.٩ جنيه/دولار
الناتج المحلي	ارتفع	٤٣ مليار دولار	٨٠.٣ مليار دولار
الواردات	تراجعت	٣٢.٦% للناتج المحلي	٢٤.٤% للناتج المحلي
الدين العام	ارتفع	١١١.٦% للناتج المحلي	١١٦.٨% للناتج المحلي
عجز الموازنة العامة	تراجعت	٩.٣% للناتج المحلي	١.٦% للناتج المحلي
الأجور والمرتبات	ارتفعت	٤.٩% للناتج المحلي	٧.١% للناتج المحلي
الضرائب	ثبات	١٣.٣% للناتج المحلي	١٣.٣% للناتج المحلي

المصدر: الباحثان: جدول (٣) السابق.

المرحلة الثانية: الفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٧):

مرت بمصر خلال هذه الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وأحداث يناير ٢٠١١، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، والتعويم الثاني في عام ٢٠٢٢، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي أداء المؤشرات الاقتصادية التالية:

أ- **معدل التضخم:** ارتفع معدل التضخم من ٤.٥% عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٧، وقد يكون ذلك من بسبب تحررس سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وإلى الأحداث الاقتصادية والسياسية التي حدثت خلال هذه الفترة، ومنها الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث ارتفع معدل التضخم من ٩.٣% عام ٢٠٠٧ إلى ١٨.٣% عام ٢٠٠٨، وكذلك أحداث يناير ٢٠١١.

ب- **عرض النقود:** ارتفع من ٧٧.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٢١٧.٦ مليار دولار عام ٢٠١٧، وهذا ربما يعكس الزيادة المستمرة في الطلب الكلي.

ج- **سعر الفائدة علي القروض:** ارتفع سعر الفائدة علي القروض من ١٣.٥% عام ٢٠٠٣ إلى ١٨.٢% عام ٢٠٠٣، وقد يكون ذلك أحداث ٢٠١١، وما تبعها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحريز سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

د- **سعر الفائدة علي الودائع:** ارتفع سعر الفائدة علي الودائع من ٨.٢% عام ٢٠٠٣ إلى ١٢.١% عام ٢٠١٧، وقد يكون ذلك أحداث ٢٠١١، وما تبعها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحريز سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

هـ- **سعر الصرف:** تراجعت قيمة الجنيه أمام الدولار من ٥.٩ عام ٢٠٠٣ إلى ١٧.٨ عام ٢٠١٧، ويعكس هذا مقدار الضغوط التي تتعرض لها العملية المحلية لأسباب كثيرة، ومنها إرتفاع الدين العام من ٩٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٣٠٧.٢ مليار دولار عام ٢٠١٧، وإلى أحداث ٢٠١١، وما تبعها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحريز سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

و- **النتائج المحلي:** تراجع الناتج المحلي من ٣٣٢.٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ إلى ٢٤٨.٤ مليار دولار عام ٢٠١٧، بسبب تعويم سعر الصرف في نوفمبر عام ٢٠١٦.

ز- **الواردات:** تراجعت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٩.٩% عام ٢٠١٦ إلى ٢٧.٨% عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلى تعويم سعر الصرف في نوفمبر عام ٢٠١٦.

ح- الدين العام: ارتفعت نسبة الدين العام إلي إجمالي الناتج المحلي من ٩٩.٤% عام ٢٠١٦ إلي ١٢٣.٧% عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلي زيادة إعتداع علي القروض الخارجية لتمويل برامج التنمية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي طلبها صندوق النقد الدولي .

ط- عجز الموازنة العامة: تراجعت نسبة عجز الموازنة العامة إلي إجمالي الناتج المحلي من (٨.٨%) عام ٢٠١٦ إلي (-٨.٤%) عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلي الخطوات التي اتبعتها الحكومة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وإلي شروط صندوق النقد الدولي بالحد من الإنفاق الحكومي، خاصة الدعم.

ي- الأجور والمرتبات: تراجعت نسبة الأجور إلي إجمالي الناتج المحلي من ٦.٤% عام ٢٠١٦ إلي ٥.١% عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلي تطبيق شروط قرض صندوق النقد الدولي بالحد من التعينات في القطاع الحكومي، والحد من الإنفاق الحكومي.

ك- الضرائب: تراجعت نسبة الضرائب إلي إجمالي الناتج المحلي من ١٠.٦% عام ٢٠١٦ إلي ٩.٩% عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلي سعي الحكومة إلي تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية. ويمكن عرض اتجاه تطور المحددات السابقة بصورة مختصرة في المرحلة الثانية، كالآتي:

المحدد	إتجاه التطور	من ٢٠٠٣	إلي ٢٠١٧
معدل التضخم	ارتفع	٤.٥%	٢٩.٥%
عرض النقود	ارتفع	٧٧.٦ مليار دولار	٢١٧.٦ مليار دولار
سعر الفائدة علي القروض	ارتفع	١٣.٥%	١٨.٢%
سعر الفائدة علي الودائع	ارتفع	٨.٢%	١٢.١%
سعر الصرف	ارتفع	٥.٩ جنيه/دولار	١٧.٨ جنيه/دولار
الناتج المحلي	ارتفع	٨٠.٣ مليار دولار	٢٤٨.٤ مليار دولار
الواردات	ارتفعت	٢٤.٤% للناتج المحلي	٢٧.٨% للناتج المحلي
الدين العام	ارتفع	١١٦.٨% للناتج المحلي	١٢٣.٧% للناتج المحلي
عجز الموازنة العامة	ارتفع	١.٦% للناتج المحلي	٨.٤% للناتج المحلي
الأجور والمرتبات	تراجعت	٧.١% للناتج المحلي	٥.١% للناتج المحلي
الضرائب	تراجعت	١٣.٣% للناتج المحلي	٩.٩% للناتج المحلي

المصدر: الباحثان: جدول (٣) السابق.

المرحلة الثالثة: الفترة من (٢٠١٧ - ٢٠٢٢):

أ- **معدل التضخم:** تراجع معدل التضخم من ٢٩.٥% عام ٢٠١٧ إلى ١٣.٩% عام ٢٠٢٢، وقد يكون ذلك من بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي بدأت مع تحررس سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.

ب- **عرض النقود:** ارتفع من ٢١٧.٦ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وهذا ربما يعكس الزيادة المستمرة في الطلب الكلي.

ج- **سعر الفائدة علي القروض:** تراجع سعر الفائدة علي القروض من ١٨.٢% عام ٢٠١٧ إلى ١٠.٦% عام ٢٠٢٢، وقد يرجع ذلك إلى ثمار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي بدأت بتحرير سعر الصرف في ٢٠١٦.

د- **سعر الفائدة علي الودائع:** تراجع سعر الفائدة علي الودائع من ١٢.١% عام ٢٠١٧ إلى ٨.٤% عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلى ثمار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي بدأت بتحرير سعر الصرف في ٢٠١٦.

هـ- **سعر الصرف:** تراجعت قيمة الجنيه أمام الدولار من ١٧.٨ عام ٢٠١٧ إلى ١٩.٢ عام ٢٠٢٢، ويعكس هذا مقدار الضغوط التي تتعرض لها العملية المحلية لأسباب كثيرة، ومنها إرتفاع الدين العام من ٣٠٧.٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى ٣٩٧.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وإلي المرحلة الثانية من تحرير سعر الصرف في عام ٢٠٢٢.

و- **النتاج المحلي:** استمر في الإرتفاع من ٢٣٥.٧ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى ٤٧٦.٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢، ولم يتأثر بجائحة كورونا عام ٢٠٢٠.

ز- **الواردات:** ارتفعت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من ٢٧.٨% عام ٢٠١٧ إلى ٢١.٩% عام ٢٠٢٢، وقد يرجع ذلك إلى التعويم الثاني لسعر الصرف في عام ٢٠٢٠.

ح- **الدين العام:** تراجعت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٢٣.٧% عام ٢٠١٧ إلى ٨٣.٤% عام ٢٠٢٢، وقد يرجع ذلك إلى الشروط التي طلبها صندوق النقد الدولي والمصاحبة للتعويم الثاني عام ٢٠٢٢.

ط- عجز الموازنة العامة: تراجعت نسبة عجز الموازنة العامة إلي إجمالي الناتج المحلي من (٨.٤%) عام ٢٠١٧ إلي (-٥.٣%) عام ٢٠٢٢، وقد يرجع ذلك إلي الخطوات التي اتبعتها الحكومة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وإلي شروط صندوق النقد الدولي بالحد من الإنفاق الحكومي، خاصة الدعم.

ي- الأجور والمرتبات: تراجعت نسبة الأجور إلي إجمالي الناتج المحلي من ٥.١% عام ٢٠١٧ إلي ٤% عام ٢٠٢٢، وقد يرجع ذلك إلي تطبيق شروط قرض صندوق النقد الدولي بالحد من التعينات في القطاع الحكومي، والحد من الإنفاق الحكومي.

ك- الضرائب: ارتفعت نسبة الضرائب إلي إجمالي الناتج المحلي من ٩.٩% عام ٢٠١٧ إلي ١١.٤% عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلي تعثر الحكومة في الحصول علي المزيد من القروض الخارجية، مما دفعها إلي زيادة الضرائب لتوفير التمويل اللازم لبرامج التنمية.

ويمكن عرض اتجاه تطور المحددات السابقة بصورة مختصرة في المرحلة الثالثة، كالآتي:

المحدد	اتجاه التطور	من ٢٠١٧	إلي ٢٠٢٢
معدل التضخم	تراجع	٢٩.٥%	١٣.٩%
عرض النقود	ارتفع	٢١٧.٦ مليار دولار	٤٥٠ مليار دولار
سعر الفائدة علي القروض	تراجع	١٨.٢%	١٠.٦%
سعر الفائدة علي الودائع	تراجع	١٢.١%	٨.٤%
سعر الصرف	ارتفع	١٧.٨ جنيه/دولار	١٩.٢ جنيه/دولار
الناتج المحلي	ارتفع	٢٤٨.٤ مليار دولار	٤٧٦.٧ مليار دولار
الواردات	تراجعت	٢٧.٨% للناتج المحلي	٢١.٩% للناتج المحلي
الدين العام	تراجع	١٢٣.٧% للناتج المحلي	٨٣.٤% للناتج المحلي
عجز الموازنة العامة	تراجع	٨.٤% للناتج المحلي	٥.٣% للناتج المحلي
الأجور والمرتبات	تراجعت	٥.١% للناتج المحلي	٤% للناتج المحلي
الضرائب	ارتفعت	٩.٩% للناتج المحلي	١١.٤% للناتج المحلي

المصدر: الباحثان: جدول (٣) السابق.

المحور الرابع

قياس العلاقة التبادلية بين الطلب الكلي والتضخم في مصر

١- النموذج وتوصيف المتغيرات (Model & Data specification):

يناقش هذا القسم بناء النموذج مع إستراتيجية التقدير والبيانات المستخدمة لتقدير العلاقة المستهدفة:

١-١- بناء نموذج الدراسة (Model Construction):

من أجل دراسة الأثر طويل المدى للعلاقة التبادلية بين الطلب الكلي ومستوي التضخم في مصر، أي هل يؤدي زيادة الطلب الكلي إلى ارتفاع مستوي التضخم، وهل يمكن لزيادة التضخم ان تدفع لانخفاض الطلب الكلي كرد فعل لزيادة الأسعار، وبالتالي الوصول إلى نوعاً من التوازن. وللإجابة على ذلك، قامت الدراسة ببناء نموذج معادلات آنية (Simultaneous Equation Model) مكون من معادلتين لبحث العلاقة التبادلية، وقد تم الاعتماد في تقدير هذا النموذج على بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1991-2022) بإجمالي ٣٢ مشاهدة. ويرجع اختيار تلك الفترة بأنها بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول، وما أعقبه من تخلي الدولة عن التوجهات الاشتراكية والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف والأسعار، وترك الأمور محكومة بناء على العرض والطلب. وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

■ معادلة التضخم:

بناء على الأدبيات السابقة الخاصة بمحددات الطلب الكلي، فسيتم الاعتماد على النموذج التالي في الشكل شبه اللوغاريتمي لتوضيح تأثير الطلب الكلي (كأحد محددات التضخم) على مستوى التضخم في مصر، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\ln inf_t = \gamma_0 + \gamma_1 \ln ad_t + \gamma_2 debt_t + \gamma_3 ex_t + \gamma_4 rgdp_c_t + \gamma_5 m_2_t + \gamma_6 rir_t + \gamma_7 pop_t + \epsilon_t \quad (1)$$

وتمثل $(\ln inf_t)$ لوغاريتم المتغير التابع وهو مستوي التضخم في الزمن t ، حيث $(t=1, 2, \dots, n)$ ، γ_0 تمثل ثابت الدالة، $(\ln ad_t)$ تمثل لوغاريتم المتغير المستقل المستهدف لدينا وهو مستوي الطلب الكلي في الزمن t ، أما المعاملات من (γ_2) إلى (γ_7) فتشير إلي معاملات

المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للتضخم بخلاف مستوى الطلب الكلي، واستناداً إلى الأدبيات السابقة، يتم تضمين الدين الخارجي ($debt$)، وسعر الصرف (ex)، ونمو دخل الأفراد الحقيقي ($rgdp_c$)، ونمو المعروض النقدي (m_2)، وسعر الفائدة الحقيقي (rir)، وأخيراً النمو السكاني (pop) كمتغيرات ضابطة، وأخيراً (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

فمن المتوقع أن يؤدي زيادة الطلب الكلي إلى ارتفاع مستويات التضخم في مصر، نظراً لأن مصر من الدول النامية التي تعاني من جمود الجهاز الإنتاجي لديها، وبالتالي فإن قدرة الجهاز الإنتاجي بالدولة ضعيفة على تلبية ارتفاع مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي لظهور فجوة طلب (الطلب الكلي سيكون أكبر من العرض الكلي) وهذا سيدفع بالطبع إلى ارتفاع الأسعار لمحاولة تخفيض الطلب الكلي ليتعادل مع العرض الكلي، ومن ثم نتوقع أن تكون إشارة المعامل (γ_1) موجبة.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فيؤدي زيادة الدين الخارجي إلى توافر الأرصدة النقدية بالعملات الأجنبية، أي زيادة القدرة الشرائية على الاستيراد (أي الاستهلاك من الخارج)، وهذا سيدفع بالطبع لزيادة الطلب الكلي. كما أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) سيؤدي لارتفاع تكلفة الاستيراد (زيادة عدد الوحدات بالعملة المحلية المطلوبة لاستيراد نفس المنتج من الخارج)، ونظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بمصر، فهذا يجعل الاستيراد هو المسؤول عن سد فجوة الطلب بمصر، وهذا سيدفع لأن الأسعار بمصر ستحدد بناء على أسعار السلع المستوردة، وبالتالي يؤدي ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع مستوى التضخم، مما يجعل التضخم بمصر هو تضخم مستورد، كما أن زيادة نمو دخل الأفراد الحقيقي سيزيد من الطلب الكلي، نظراً لزيادة القدرة الشرائية الفعلية للمواطنين، وبفس المنطق زيادة المعروض النقدي، كما أن زيادة النمو السكاني سيؤدي لزيادة الطلب الكلي، حتى لو هناك ثبات في الدخل الحقيقي، نتيجة زيادة عدد الأفراد بالمجتمع الذين يطلبون سلع وخدمات.

وفي المقابل سيؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على الاستثمار في العملة المحلية، أكثر من الاستهلاك الحالي، مما يزيد من معدلات الادخار الحالية وتقليل نسب الاستهلاك للاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة. وهذا بالطبع سيؤدي لتخفيض الطلب الكلي. وبالتالي من

المتوقع ان تكون إشارة كافة معاملات المتغيرات الضابطة إيجابية، باستثناء المعلمة (γ_6) والذي من المتوقع أن تكون سلبية.

■ معادلة الطلب الكلي:

لتوضيح العلاقة العكسية سيتم هنا إنشاء نموذج ليوضح تأثير التضخم على مستوي الطلب الكلي في مصر، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\ln ad_t = \lambda_0 + \lambda_1 \ln inf_t + \lambda_2 debt_t + \lambda_3 fdi_t + \lambda_4 trade_t + \lambda_5 fd_t + \lambda_6 rgdp_c_t + \lambda_7 m_2_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

وهنا أصبح الطلب الكلي (ad_t) المتغير التابع، بينما تحول مستوي التضخم في الزمن t إلي المتغير المستقل المستهدف، أما المعاملات من (λ_2) إلى (λ_7) فتشير إلى معاملات المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للطلب الكلي بخلاف مستوى التضخم، واستنادا إلى الأدبيات السابقة، يتم تضمين الدين الخارجي $(debt)$ ، والاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) ، والانفتاح التجاري $(trade)$ ، والتنمية المالية $(pop.)$ ، ونمو دخل الأفراد الحقيقي $(rgdp_c)$ ، وأخيراً المعروض النقدي $(inst.)$ كمتغيرات ضابطة. وأخيراً (ε_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوي التضخم إلى انخفاض مستوي الطلب الكلي بمصر، نتيجة لانخفاض القدرات الشرائية الفعلية للمواطنين، والتي تتأكل بسبب ارتفاع الأسعار. ومن ثم نتوقع أن يكون إشارة المعامل (λ_1) سالبة. وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فمن المتوقع ان يؤدي زيادة الدين الخارجي إلى انخفاض الطلب الكلي او على الأقل الحد من زيادته، نظراً لأن الدين الخارجي يضغط على القدرات المالية المحدودة للدولة، ويدفعها إلى اتخاذ سياسات مالية ونقدية أكثر نقشفاً لمحاولة تقليل الدين. وفي المقابل، سيؤدي نمو دخل الأفراد الحقيقي والمعروض النقدي إلى زيادة الطلب الكلي، نتيجة ارتفاع القدرات الشرائية للمواطنين.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح التجاري والتنمية المالية، فسيستوقف تأثيرها على الوضع الخاص للاقتصاد المصري. فعلى سبيل المثال، سيتوقف تأثير الانفتاح التجاري ما إذا كان إيجابي أو سلبى على ما إذا كان شروط التبادل التجاري في صالح الدولة أم لا، وبما أن مصر من الدول النامية التي تعاني من انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أن هذا الجهاز الإنتاجي

معتمد في تشغيله من مواد خام و سلع وسيطه على الخارج، وبالتالي فمن المتوقع ان الانفتاح التجاري سيكون في غير صالح الدولة وسيؤدي لزيادة الطلب الكلي. وبالتالي نتوقع أن تكون إشارة المعلمات (λ_4) ، (λ_6) ، (λ_7) موجبة، بينما نتوقع أن تكون إشارة المعلمات (λ_2) ، (λ_3) ، (λ_5) سالبة.

■ نموذج المعادلات الأتية:

باختصار، تم إنشاء نظام للمعادلات الأتية مكون من معادلتين لتقدير العلاقة التبادلية المقترحة بين التضخم والطلب الكلي في مصر، وقد تم التعبير عنها في الشكل شبه اللوغاريتمي^(٢٧)، كالتالي:

$$\ln inf_t = \gamma_0 + \gamma_1 \ln ad_t + \gamma_2 debt_t + \gamma_3 ex_t + \gamma_4 rgdp_{C_t} + \gamma_5 m_{2_t} + \gamma_6 rir_t + \gamma_7 pop_t + \epsilon_t \quad (1)$$

$$\ln ad_t = \lambda_0 + \lambda_1 \ln inf_t + \lambda_2 debt_t + \lambda_3 fdi_t + \lambda_4 trade_t + \lambda_5 fd_t + \lambda_6 rgdp_{C_t} + \lambda_7 m_{2_t} + \epsilon_t \quad (2)$$

حيث تنقسم متغيرات النموذج الأتية ما بين متغيرات داخلية (أي المتغيرات التي يتم تحديدها بقوي من داخل النموذج) ومتغيرات خارجية (أي المتغيرات التي يتم تحديدها بقوي من خارج النموذج)، حيث تمثل المتغيرات الداخلية هنا التضخم، والطلب الكلي، بينما تمثل المتغيرات الخارجية باقي متغيرات النموذج بالإضافة إلى ثابت الدالة، والمتغيرات الوهمية. وتسمى المتغيرات الخارجية هنا بمتغيرات الأداة (Instrumental variables)، وهنا قبل اعتماد النموذج ينبغي أولاً التأكد من حسن توصيفه (أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة في علاقتها مع المتغير التابع تتبع الشكل الخطي أم غير خطي)؛ وعليه تم استخدام اختبار (Auxiliary regression) والخاص باختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج، والذي أظهر أن كافة المتغيرات الخارجية تتبع الشكل الخطي في علاقتها بالمتغيرات الداخلية، باستثناء علاقة الانفتاح التجاري بالطلب الكلي والتي تأخذ الشكل غير الخطي، وبالتالي سيتم التعبير عنها في الشكل التربيعي.

(٢٧) تم اعتماد الشكل اللوغاريتمي لتقليل التشتت في البيانات مع الحصول على المرونات طويلة الأجل للمتغيرات.

١-٢- البيانات (Data):

- هنا اعتمدت الدراسة على طيف واسع من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، لتقييم العلاقة التبادلية بين التضخم والدين الخارجي. وهذه المتغيرات، هي:
- **بالنسبة للمتغيرات الداخلية:** فقد تم التعبير عن التضخم باستخدام مؤشر النمو في الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)، بينما تم التعبير عن الطلب الكلي بمؤشر إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) لكل فرد.
 - **أما بالنسبة للمتغيرات الخارجية:** فتم استخدام مؤشرات أرصدة الدين الخارجي، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، والتجارة، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، والمعروض النقدي بمعناه الواسع وذلك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. كما تم استخدام مؤشرات النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج، وسعر الفائدة الحقيقي، والزيادة السكانية، وأخيراً سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار، متوسط الفترة).
- وفي النهاية يعرض جدول (A) بالملحق وصف موجز للمتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها ومصادر البيانات، بينما يوضح جدولين (٤)، (٥) التوصيف الإحصائي ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات على الترتيب.

Table (4): Descriptive statistics for variables, 1991 – 2022:

	Unit	bs	Mean	Median	Std. Dev.	Min	Max	Normality
Endogenous Variables:								
<i>Inflation, consumer prices (Inf.)</i>	(annual %)	32	9.778	9.394	5.848	2.269	29.51	[14.763]a
Gross national expenditure (AD)	per capita	32	54.63	53.05	11.41	38.52	75.47	[2.6212]
Exogenous Variables:								
External debt stocks (debt)	(% of GDP)	32	35.34	34.75	17.61	14.00	86.64	[8.5576]b
Official exchange rate (Exe.)	LCU per US\$	32	7.326	5.684	5.069	3.138	19.16	[9.3939]a
FDI, net inflow (FDI)	(% of GDP)	32	2.313	1.481	2.255	-0.205	9.349	[32.508]a
Trade openness (TO)	(% of GDP)	32	46.77	44.49	10.87	29.86	71.68	[1.8847]
Financial development (FD)	(% of GDP)	32	36.28	32.90	11.54	22.06	54.93	[3.4189]
GDP per capita growth (GDPc)	% annual	32	2.253	2.160	1.664	-1.284	5.078	[0.5448]
Broad money (M2)	(%of GDP)	32	83.89	82.77	8.315	69.72	98.14	[2.1866]
Real interest rate (RIR)	(%)	32	3.651	3.428	4.830	-8.758	11.94	[0.7753]
Population growth (POP)	%annual	32	2.041	2.087	0.198	1.569	2.411	[2.0168]

Note: – a, b indicates significance at 1% and 5% respectively.

Table (5): Correlation matrix between variables, 1991 – 2022:

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
Inf.	1										
AD	0.241	1									
debt	0.170	-0.654a	1								
Exe.	0.302c	0.822a	-0.183	1							
FDI	0.206	0.174	-0.226	0.089	1						
TO	0.349c	-0.471a	0.339c	-0.424b	0.548a	1					
FD	-0.632a	-0.343c	-0.219	-0.410b	0.205	0.175	1				
GDPc	-0.023	0.128	-0.180	0.184	0.617a	0.187	0.321c	1			
M2	0.169	-0.068	0.161	0.071	0.492a	0.405b	0.378b	0.211	1		
RIR	-0.694a	-0.566a	0.254	-0.473a	-0.212	-0.128	0.501a	0.018	0.075	1	
POP	0.075	-0.597a	0.254	-0.724a	-0.352b	0.185	-0.130	-0.577a	-0.314c	0.115	1

Note: – a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

ويهدف جدول (٤) بجانب الشكل البياني (B) للمتغيرات بالملحق إلى وصف السمات الرئيسية لمتغيرات الدراسة، فبالنسبة للمتغيرات الداخلية فنلاحظ من الجدول أن مستوي التضخم في مصر يتراوح ما بين (٢.٣٥-٢٩.٥%) بمتوسط عام بلغ ٩.٤% سنوياً، ومن الشكل (B) يتضح أن

مستوي التضخم في مصر كان يأخذ اتجاه عام هابط بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول عام ١٩٩١ حيث تراجع التضخم من ١٩.٧% عام ١٩٩١ إلى ٢.٣% عام ٢٠٠١ وهو أقل مستوى تضخم حققته مصر خلال فترة الدراسة. ولكن بعد ذلك، أخذ التضخم اتجاه عام صاعد حتى وصل إلى ١٠.٤% عام ٢٠١٥ (تخلل هذه الفترة صدمة بتحقيق التضخم لمعدل ١٨.٣% عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية). ولكن أدى تحرير سعر الصرف آخر عام ٢٠١٦ إلى ارتفاع التضخم لمستوي قياسي وصل إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٧ وإن أدت السياسات الاقتصادية الى تراجع بعد ذلك إلى ٥.٢% عام ٢٠٢١، وإن أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع مستوى التضخم إلى ١٣.٩% عام ٢٠٢٢، وبالنسبة للطلب الكلي، فنلاحظ من الشكل (B) أن نصيب الفرد من إجمالي الانفاق الوطني الحقيقي يأخذ اتجاه عام صاعد خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع نصيب الفرد من الانفاق من ٣٨.٨٠٧ جنية عام ١٩٩١ إلى ٧٥.٤٧١ جنية عام ٢٠٢٢ بمتوسط معدل نمو يبلغ ٢.٩٥% سنوياً.

أما بالنسبة للمتغيرات الخارجية فهي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي المصري علي المدى الطويل، فخلال ٣٢ عام استقبلت مصر تدفقات سنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر تبلغ ١.٤٨% من الناتج السنوي في المتوسط، وعليها دين خارجي بمتوسط ٣٤.٨% من الناتج سنوياً، كما أن مستوى الانفتاح التجاري لا يتعدى ٤٦.٨% من الناتج بالمتوسط، والعمق المالي لا يتعدى ٣٦.٣% من الناتج، وبلغ متوسط سعر الفائدة الحقيقي ٣.٧%، ونمو المعروض النقدي ١٣.٣% سنوياً، ونمو دخل الفرد الحقيقي ٢.٣% سنوياً، ونمو السكان ٢.١% سنوياً، كما نجد اتجاه عام طويل الأجل هابط للدين الخارجي^(٣٨)، والانفتاح التجاري، والنمو السكاني بمصر.

ويلاحظ في جدول (٥) وجود ارتباط طردي ضعيف وغير دال إحصائياً يعادل ٢٤.١% بين التضخم والطلب الكلي، وقد يرجع هذا الارتباط الضعيف بسبب التغيرات الهيكلية التي مرت على الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة الطويلة، كما نجد ان أكثر المتغيرات الخارجية ارتباطاً بمستوي

(٣٨) تجدر الإشارة لأن انخفاض مؤشر نسبة الدين من الناتج لا يعني بالضرورة انخفاض حجم الدين الخارجي - بل على العكس يمكن أن يكون هناك زيادة في حجم الدين - ولكن قد يتضمن هذا ارتفاع حجم الناتج المحلي بنسبة أكبر من نسبة زيادة حجم الدين.

التضخم كانت سعر الفائدة الحقيقي بمعامل ارتباط (-٦٩.٤%)، يليه التنمية المالية (-٦٣.٢%)، ثم الانفتاح التجاري (٣٤.٩%)، وسعر الصرف (٣٠.٢%)، الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠.٦%)، الدين الخارجي ١٧%، المعروض النقدي ١٦.٩%، الزيادة السكانية ٧.٥%، وأخيراً نمو دخل الأفراد الحقيقي (-٢.٣%)، أما بالنسبة للدين الخارجي، فكانت أكثر المتغيرات الخارجية إرتباطاً به هو سعر الصرف بمعامل ٨٢.٢%، يليه الدين الخارجي (-٦٥.٤%)، ثم الزيادة السكانية (-٥٩.٧%)، وسعر الفائدة الحقيقي (-٥٦.٦%)، الانفتاح التجاري (-٤٧.١%)، التنمية المالية (-٣٤.٣%)، الاستثمار الأجنبي المباشر ١٧.٤%، نمو دخل الأفراد ١٢.٨%، وأخيراً نمو المعروض النقدي (-٦.٨%).

٢- الأسلوب القياسي والنتائج (Empirical methodology & Results):

يمكن دراسة النظام الذي يتكون من معادلتين باستخدام شروط الرتبة والترتيب المعتادة (rank and order conditions)، ومن الواضح أن المعادلتين محددة بأكثر من اللازم (overidentified)، وعامة يمكن استخدام طرق عدة لتقدير نظام المعادلات الأتية، ولكن هنا سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الثلاثة مراحل (3SLS) لتقدير النموذج الأتي الحالي، حيث تأخذ هذه الطريقة في اعتبارها عند تقدير كل معادلة كامل النمذجة الاحصائية للمعادلات الأخرى بالنموذج، ولذلك تسمى هذه الطريقة "بطريقة المعلومات الكاملة"، وهي بذلك بالطبع أكثر كفاءة من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) والتي تسمى "بطريقة المعلومات الناقصة" لأنها لا تأخذ في اعتبارها عند تقدير كل معادلة الشكل الرياضي لباقي معادلات النموذج، كذلك من المعروف أن 3SLS أكثر كفاءة من 2SLS في أنها تسمح بالارتباطات بين الأخطاء غير الملاحظة عبر المعادلات المختلفة، وكذلك القيود بين معاملات المعادلات المختلفة، وبالتالي تحسن كفاءة التقدير من خلال الأخذ في الاعتبار حساب هذه الارتباطات عبر المعادلات، ونظراً لأن أسلوب 3SLS له نفس فروض أسلوب OLS وبالتالي يلزم أن تكون كافة متغيرات النموذج ساكنة، وعليه سيتم التحقق من سكون المتغيرات في الخطوة التالية قبل تقدير النموذج.

٢-١ - اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

تتمثل الخطوة الأولى في التحليل القياسي في التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج، وذلك من أجل تجنب الانحدار الزائف. ويعتبر اختبار جذر الوحدة للتعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية من أهم وأشهر الطرق التي تستخدم لاختبارات السكون، كما هو مبين في Fuller (1976) فإن اختبارات جذر الوحدة ليست بالضرورة قوية وأنه من المستحسن استخدام اختبارات متعددة، وعليه سيتم استخدام اختبائي ديكي فوللر الموسع (ADF)، وفيليب بيرون (PP) الأكثر استخداماً في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون وذلك للتحقق من قوة وثبات النتائج (Robust)، ويوضح الجدول (B) بملحق الدراسة نتائج السكون.

ومنذ Perron (1989) وأدبيات السلاسل الزمنية تؤكد على أهمية اختبارات الكسور الهيكلية (Structure Breakpoints) عند دراسة اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، حيث أوضح Perron أن وجود كسور هيكلية في السلاسل الزمنية تجعل اختبار (ADF) التقليدي ينحاز نحو عدم رفض فرض العدم، أي يكون متحيز باتجاه جذر وحدة كاذب. ولكن أشار كلاً من Nunes, et al. (1997), Bai & Perron (1998) إلى ضرورة التأكد مسبقاً من وجود كسر في السلسلة، حيث إذا لم يكن هناك نقطة كسر (تغير هيكلية) وتم عمل لها اختبار جذر وحدة في ظل وجود كسر هيكلية، فستكون النتيجة هو كسر زائف (Spurious Break).

ولذلك اختبارات جذر الوحدة لا يمكن التعويل عليها في الحالات التالية: *i*) عند وجود نقطة كسر (تغير هيكلية) ولم تشمل في انحدار الاختبار، *ii*) إذا كانت نقطة الكسر غير موجودة وتم ضمها في انحدار الاختبار، *iii*) استخدام تاريخ غير صحيح لنقطة الكسر في انحدار الاختبار، ولذلك أشار Shrestha & Chowdhuiy (2005) إلى ضرورة قيام الباحث بتطبيق حكم معين على أساس النظرية الاقتصادية من أجل وضع افتراضات حول طبيعة السلاسل الزمنية. ومن هنا بالاعتماد على الشكل (A) سوف يتم عمل اختبارات جذر الوحدة التقليدي لمتغيرات الدين الخارجي، والتضخم، ونمو دخل الأفراد الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، وفي المقابل، سيتم عمل جذر الوحدة في ظل وجود تغير هيكلية لباقي متغيرات نموذج الدراسة والتي يتوقع من الشكل وجود كسور هيكلية

بها. وعليه سيتم الاعتماد على اختبار Dickey-Fuller with breakpoint عندما يكون هناك كسر هيكل واحد فقط داخلي أي غير معروف، ويوضح الجدول (C) نتائج السكون مع وجود كسر هيكل.

ويتضح من نتائج السكون بجدول (B) إتفاق اختبار (ADF) ، (PP) بأن متغيري نمو دخل الأفراد، وسعر الفائدة الحقيقي كانا ساكنين عند المستوي (Level)، أي أنهما متكاملين من الدرجة (0) . في المقابل، كان متغيري التضخم، والطلب الكلي غير ساكنين عند المستوى، ولكنهما أصبحا ساكنين عند استخدام الفرق الأول، أي أنهما أصبحا متكاملين من الدرجة (1) . بينما اختلف الاختبارين في درجة سكون متغير الدين الخارجي، فبينما أوضح اختبار (PP) بأنه ساكن عند المستوي، أظهر اختبار (ADF) بأنه ساكن عند الفرق الأول.

وكذلك أظهرت نتائج السكون بجدول (C) أن باقي متغيرات الدراسة ساكنة عند المستوي (Level)، أي أنهما متكاملين من الدرجة (0) ، وكانت سنة الكسر الهيكل هي عام ٢٠١٦ لسعر الصرف، ونمو المعروض النقدي، والتنمية المالية، وعام ٢٠١٥ للانفتاح التجاري، ٢٠١٠ للنمو السكاني، 2004 لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

والخلاصة قد أكدت هذه الاختبارات أن متغيرات نموذج الدراسة ساكنة باستثناء متغيري التضخم والطلب الكلي، وبالتالي سيتطلب أخذ الفرق الأول لكليهما لتحويلهما إلى ساكنين، وذلك لإمكانية تطبيق أسلوب المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS).

٢-٢- الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

قبل تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النموذج الأنّي المستخدم في التحليل وخلوه من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة. وفي هذا الصدد إشارات الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول (D)، (E)، (F) بملحق الدراسة بالإضافة للشكل البياني (A) إلى خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين، كما تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وأن النموذج موصف بشكل ملائم (صحة

الشكل الدالي للنموذج). وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحيّة استخدام هذه النموذج الأني في تقدير العلاقة التبادلية بين التضخم والطلب الكلي.

٢-٣ - نتائج تقدير المعادلة الأولى (معادلة التضخم):

Table (6): The impact of Aggregate demand on Inflation:

Dependent Variable: *ln Inflation, consumer prices (annual %)*

Method: *Three stage least square (3SLS)*

Instruments variables: *Constant, External debt stocks, Official exchange rate, GDP per capita growth, Broad money, Real interest rate, Population growth, FDI, net inflow, Trade openness, financial development, dum_1993, dum_1995, dum_2007, dum_2012.*

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
In Gross national expenditure	5.08298	0.8598	5.9119	0.000***
External debt stocks	0.03548	0.0057	6.2031	0.000***
Official exchange rate	-0.11091	0.0293	-3.7896	0.001***
GDP per capita growth	0.16267	0.0294	5.5338	0.000***
Broad money (M2)	0.02569	0.0046	5.5630	0.000***
Real interest rate	-0.08450	0.0110	-7.6894	0.000***
Population growth	1.88665	0.3966	4.7575	0.000***
Constant	-59.7945	9.5119	-6.2863	0.000***
key regression statistics				
R-squared	0.9097	Obs.		32
Adjusted R-squared	0.8667	Durbin-Watson stat.		2.3985

Note: - ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

وهنا يُظهر جدول (٦) العديد من النتائج المثيرة للاهتمام؛ فيتضح وجود تأثير إيجابي للطلب الكلي على مستوي التضخم في مصر، فطبقاً لمعامل الانحدار يؤدي زيادة الطلب الكلي ممثلاً في زيادة لوغاريتم نصيب الفرد من الإنفاق الوطني بمقدار جنيه واحد الي زيادة لوغاريتم التضخم في مصر بنسبة (٥.٠٨٣) في المتوسط في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع المنطق الاقتصادي والإشارات المتوقعة، فزيادة الطلب الكلي سيدعم عملية زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، ولكن نظراً لأن مصر من الدول النامية ذات الإمكانيات الإنتاجية المحدودة، وتعاني من جمود الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على زيادة الإنتاج بالقدر الكافي للوفاء بحجم الطلب المتاح، وبالتالي يؤدي زيادة الطلب إلى زيادة الفجوة الموجودة بين العرض والطلب الكليين، مما يدفع إلى مزيد من ارتفاع الأسعار

لمحاولة حدوث عملة التوازن بين العرض والطلب، ونظراً لأن علاقة الانحدار بين الطلب الكلي والتضخم هي علاقة لوغاريتمية، وبالتالي فإن معامل الانحدار سيعكس المرونة طويلة الأجل للتضخم (الأسعار) كاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي (حجم الطلب).

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ فيتضح وجود تأثير إيجابي للدين الخارجي، ونمو دخل الأفراد الحقيقي، والمعروض النقدي، والزيادة السكانية على التضخم. وهو أمر متوقع، فيؤدي زيادة الطلب سواء من خلال زيادة القدرة الشرائية الحقيقية للمواطنين، أو زيادة عدد الأفراد الذين يقومون بالاستهلاك، أو زيادة المعروض النقدي المتاح بأيدي المواطنين، أو الأرصدة الدولارية التي ستمكن من الاستيراد (من خلال الدين الخارجي) إلى زيادة فجوة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار، في المقابل، كان هناك تأثير سلبي لسعر الفائدة الحقيقي على التضخم، لأن زيادة سعر الفائدة الحقيقي يشجع المواطنين على زيادة الادخار وبالتالي تقليل الاستهلاك الحالي، ومن ثم انخفاض الأسعار، والنتيجة غير المتوقعة هي وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على معدل التضخم.

وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة يتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) لمعادلة التضخم والتي تعادل ٨٦.٧%، مما يُشير لارتفاع القوة التفسيرية للمعادلة، حيث تُفسر المتغيرات الخارجية بالمعادلة ٨٦.٧% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم، أما باقي النسبة والبالغة ١٣.٣% ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة، كذلك جاءت قيمة اختبار درين-واطسون ($DW-stat$) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية مما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى.

٢-٤- نتائج تقدير المعادلة الثانية (معادلة الطلب الكلي):

ويتضح من جدول (٧)؛ عدم وجود تأثير لمعدل التضخم على مستوي الطلب الكلي في مصر، حيث جاء معامل الانحدار غير دال إحصائياً، وبرغم أن هذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية القائل بوجود علاقة عكسية بين السعر والطلب، أي تؤدي زيادة الأسعار إلى خفض الطلب الكلي، ولكن هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ظل الوضع القائم للاقتصاد المصري، فنظراً

لعجز الجهاز الإنتاجي المصري عن الوفاء بمتطلبات السوق المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تبعيه الجهاز الإنتاجي المصري للخارج في استيراد المواد المطلوبة للإنتاج من سلع رأسمالية وأولية ووسيطه، وهذا يؤكد أن جزء كبير من التضخم في مصر تضخم مستورد، وبالتالي لن يؤثر التضخم على أغلب مكونات الطلب الكلي، وإلا سيتوقف الجهاز الإنتاجي بالكامل عن العمل، أي أن الطلب الكلي في مصر عديم أو ضعيف المرونة جداً بالنسبة للتغير في الأسعار، وأكد ذلك قيمة معامل مرونة الطلب الكلي بالنسبة للتغير في الأسعار والتي بلغت (٠.٠٢٤٣٩) وكانت غير معنوية، ويرجع ذلك إلي أن أغلب مكونات الطلب الكلي في مصر هي سلع ضرورية (رأسمالية وأولية ووسيطه وغذائية)، وبالتالي لن تصل العلاقة بين التضخم والطلب الكلي في مصر إلي وضع توازني محدد ومستقر.

Table (7): The impact of Inflation on Aggregate demand:

Dependent Variable: *ln Gross national expenditure (per capita)*

Method: *Three stage least square (3SLS)*

Instruments variables: *Constant, External debt stocks, Official exchange rate, GDP per capita growth, Broad money, Real interest rate, Population growth, FDI, net inflow, Trade openness, financial development, dum_2018, dum_2019.*

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
<i>In Inflation, consumer prices</i>	.439	.19	.28	.3
<i>External debt stocks</i>	-0.00816	0.0016	-4.9505	0.000***
<i>FDI, net inflow</i>	-0.00292	0.0144	-0.2025	0.841
<i>Trade openness</i>	-0.05091	0.0277	-1.8388	0.073*
<i>Trade openness squared</i>	0.00046	0.0003	1.6868	0.099*
<i>Financial development</i>	-0.00761	0.0045	-1.6995	0.097*
<i>GDP per capita growth</i>	0.00404	0.0145	0.2788	0.782
<i>Broad money (M₂)</i>	0.00775	0.0044	1.7784	0.083*
<i>Constant</i>	12.0497	0.7374	16.340	0.000***
key regression statistics				
<i>R-squared</i>	0.8969	Obs.		32
<i>Adjusted R-squared</i>	0.8472	Durbin-Watson stat.		1.5916

Note: – ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Table (8): Sasabuchi–Lind–Mehlum test for an inverse U-shaped relationship:

	X_l	X_l^2	α	at X_l	at X_h	uchi test	Extremum Point
	$\hat{\beta}$	$\hat{\gamma}$	$X_l (min)$	$X_h (max)$	$\hat{\beta} + 2\hat{\gamma}X_l$	$\hat{\beta} + 2\hat{\gamma}X_h$	$-\hat{\beta}/(2\hat{\gamma})$
openness	١9	5			٣44	١4	7
	9١*	7١*				r١**	
							num inside interval

Note: – *** indicate significance at 1%.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فنجد تأثير سلبي لكلاً من الدين الخارجي، والعمق المالي على مستوى الطلب الكلي، وفي المقابل، كان هناك تأثير إيجابي للمعروض النقدي على الطلب الكلي. بينما لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو دخل الافراد الحقيقي أي تأثير على الطلب الكلي. وأخيراً، يوضح الجدول وجود علاقة غير خطية بين الانفتاح التجاري والطلب الكلي. كما أن هذه العلاقة غير الخطية تأخذ شكل حرف U، أي عند المستويات المنخفضة من الانفتاح التجاري يكون تأثيرها سلبي على الطلب الكلي، ولكن عند المستويات المرتفعة من الانفتاح التجاري يتحول تأثيرها الي إيجابي على الطلب الكلي، وللتأكد من مصداقية العلاقة غير الخطية، فقد تم إجراء اختبار (Sasabuchi–Lind–Mehlum) كما يتضح من جدول (٨)، حيث جاءت إحصائية الاختبار دالة احصائياً عند مستوي ١% مما يُشير إلى رفض الفرض العدمي بوجود علاقة (Inverse U shape)، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود علاقة (U shape). كما أن نقطة الانقلاب جاءت في حدود البيانات الفعلية لمستوي الانفتاح التجاري، مما يعكس بأنها علاقة U حقيقية وليست زائفة. وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة فيتضح أن المتغيرات الخارجية بالمعادلة تُفسر ٨٤.٧% من التغيرات التي تحدث في مستوي الطلب الكلي، أما باقي النسبة والبالغة ١٥.٣% ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة. كذلك جاءت قيمة اختبار درين-واطسون (DW-stat) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية مما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى.

الملحق:

Table (A): Description of the study variables

Source	Description	Data
(WBI)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.	Inf.
(WBI)	إجمالي الإنفاق الوطني لكل فرد (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية): (الاستيعاب المحلي سابقاً) وهو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً). مقسوماً على إجمالي عدد السكان.	AD
(WBI)	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي): إجمالي الدين الخارجي هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات. وهو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الأجل.	debt
(WBI)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار، متوسط الفترة): يُشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)..	Exe.
(WBI)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي): هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.	FDI
(WBI)	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي): التجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي..	TO
(WBI)	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي): يشير إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير السهمية، والائتمانات التجارية والحسابات المستحقة القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد. تشمل الشركات المالية السلطات النقدية وبنوك الودائع، بالإضافة إلى الشركات المالية الأخرى التي تتوفر فيها البيانات.	FD
(WBI)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً): وهو معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية.	GDP

- M_2 المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي): هو مجموع العملة خارج البنوك، (WBI) والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.
- RIR سعر الفائدة الحقيقي (%): هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل (WBI) انكماش الناتج المحلي.
- POP الزيادة السكانية (% سنوياً): هو معدل النمو السكاني السنوي للعام t ، وهو المعدل الأسّي لنمو السكان في منتصف العام من العام $t - 1$ إلى t ، معبراً عنه كنسبة مئوية. يعتمد عدد السكان على التعريف الفعلي للسكان، والذي يشمل جميع المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية.

ملحوظة: - (WBI)؛ قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي.

Table (B): Standard Unit root test results

Variables	Augmented Dickey–Fuller			Results	Phillips–Perron			ts
	Intercept	Intercept & trend	None		Intercept	Intercept & trend	None	
In Inflation, consumer prices	-2.4688	-2.7237	-0.7842	I(1)	-2.5273	-2.6440	-0.7121	I(1)
D(In Inflation, consumer prices)	-5.4448 ^a				-5.5198 ^a			
In Gross national expenditure	0.0917	-2.9593	5.6484	I(1)	0.1669	-2.5950	6.3323	I(1)
D(In Gross national expenditure)	-4.5247 ^a				-4.4709 ^a			
External debt stocks	-2.3120	-1.8299	-1.2972	I(1)	-3.6780 ^a			I(0)
D(External debt stocks)	-3.0839 ^b							
GDP per capita growth	-3.1573 ^b			I(0)	-3.1573 ^b			I(0)
Real interest rate	-3.1558 ^b			I(0)	-3.1881 ^b			I(0)
Critical Values	ADF				PP			
%1	-3.7696	-4.4407	-2.6743		-3.7529	-4.4163	-2.6694	
%5	-3.0049	-3.6329	-1.9572		-2.9981	-3.6220	-1.9564	
%10	-2.6422	-3.2547	-1.6082		-2.6388	-3.2486	-1.6085	

Note: a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Table (C): Breakpoint Unit root test results

	Intercept	Breaking specification			Year of Break	Results
		Intercept	Intercept & trend	Trend		
Official exchange rate	-4.1893	-8.3437 ^a			2016	I(0)
FDI, net inflow	-3.9198	-5.4601 ^a			2004	I(0)
Trade openness	-4.1251	-4.1523	-4.7752	-4.5431 ^b	2015	I(0)
Financial development	-7.2921 ^a				2016	I(0)
Broad money (M2)	-4.7788 ^b				2016	I(0)
Population growth	-2.4420	-5.9283 ^a			2010	I(0)
Critical Values	Level					
%1	-4.95	-5.35	-5.719	-4.909		
%5	-4.44	-4.86	-5.176	-4.364		
%10	-4.19	-4.61	-4.894	-4.085		

Note: a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Table (D): Diagnostic Tests used in the study model:

Problems	Tests used
<i>Heteroskedasticity</i>	'hite's test
<i>Serial Correlation</i>	'oldridge test
<i>Cross-Section Dependence</i>	asarar CD
<i>Normality</i>	arque-Bera
<i>Collinearity</i>	ariance Inflation Factors (VIF)
<i>Omit variables</i>	mitting variables test based on covariance matrix
<i>Function Form</i>	ESET test for specification (squares only) ESET test for specification (cubes only) ESET test for specification (squares & cubes)
<i>Linearity</i>	xiliary regression for non-linearity test (squared terms) xiliary regression for non-linearity test (log terms)

Figure (A): Autocorrelations with Approximate 2 Std.Err. Bounds

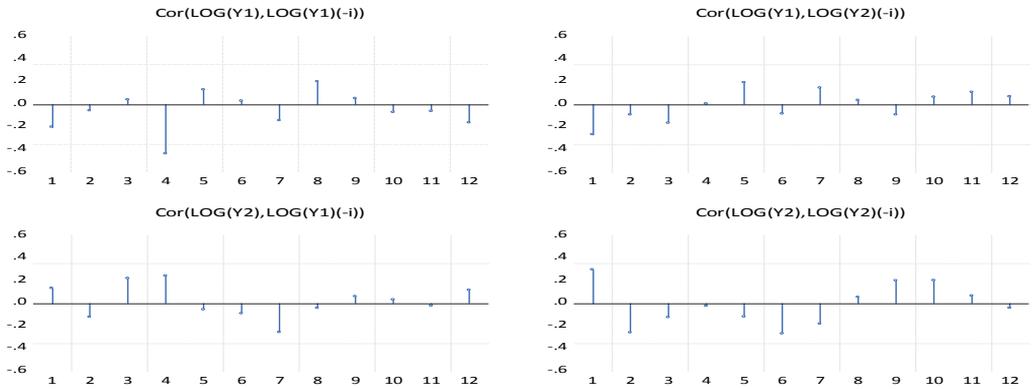


Table (E): Autocorrelation Tests

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
 Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
 Date: 07/28/24 Time: 07:34
 Sample: 1991 2022
 Included observations: 32

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	6.890220	0.1418	7.112485	0.1301	4
2	10.19788	0.2514	10.64065	0.2229	8
3	13.16463	0.3572	13.91431	0.3062	12
4	20.74115	0.1887	22.57319	0.1256	16
5	23.05548	0.2861	25.31610	0.1896	20
6	26.06959	0.3496	29.02577	0.2192	24
7	30.75623	0.3280	35.02467	0.1692	28
8	32.26965	0.4534	37.04257	0.2475	32
9	34.00168	0.5639	39.45234	0.3182	36
10	35.69697	0.6643	41.91822	0.3876	40
11	36.34600	0.7871	42.90722	0.5184	44
12	37.68178	0.8578	45.04446	0.5947	48

*The test is valid only for lags larger than the System lag order.
 df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

Table (F): Normality Tests

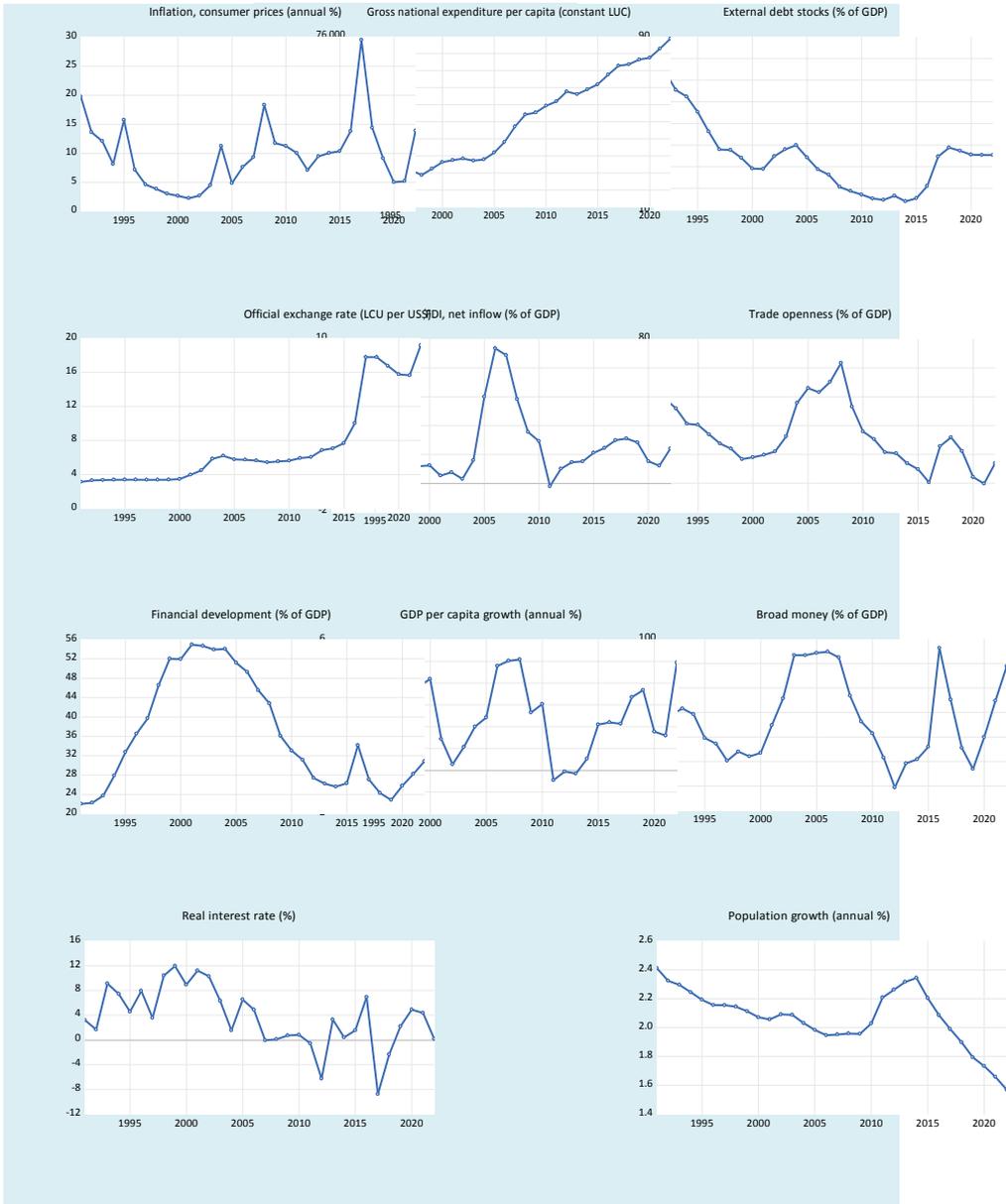
System Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 07/28/24 Time: 07:35
Sample: 1991 2022
Included observations: 32

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.019694	0.002069	1	0.9637
2	0.110824	0.065504	1	0.7980
Joint		0.067573	2	0.9668

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.678555	0.137769	1	0.7105
2	2.762357	0.075299	1	0.7838
Joint		0.213068	2	0.8989

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.139838	2	0.9325
2	0.140803	2	0.9320
Joint	0.280641	4	0.9910

Figure (B): Variables trend during the period (1991–2021)



جدول (G): بيانات النموذج القياسي

المتغيرات الحاكمة		المتغيرات المستقلة الضابطة									سنة
التضخم Y1	إجمالي الإنفاق الوطني لكل فرد	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار، متوسط الفترة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من الناتج المحلي)	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي (سنوياً)	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	الزيادة السكانية (%) (سنوياً)	
Y1	Y2	Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9	
١٩.٧	٣٨٨٠٧.٣	٨٦.٦	٣.١	٠.٧	٦٢.٨	٢٢.١	١.٣-	٨٧.٥	٣.٢	٢.٤	١٩٩١
١٣.٦	٣٩١١١.٨	٧٤.١	٣.٣	١.١	٥٩.٣	٢٢.٣	٢.١	٨٤.٥	١.٧	٢.٣	١٩٩٢
١٢.١	٣٨٥١٥.٧	٦٥.٥	٣.٤	١.١	٥٥.٩	٢٣.٨	٠.٦	٨٥.٨	٩.١	٢.٣	١٩٩٣
٨.٢	٣٩٦٩٩.٤	٦٢.٤	٣.٤	٢.٤	٥٠.٦	٢٧.٩	١.٧	٨٤.٦	٧.٤	٢.٢	١٩٩٤
١٥.٧	٤٠٦٢٧.٠	٥٥.٣	٣.٤	١.٠	٥٠.٢	٣٢.٧	٢.٤	٧٩.٨	٤.٦	٢.٢	١٩٩٥
٧.٢	٤٢٥٩٤.٤	٤٦.٣	٣.٤	٠.٩	٤٦.٩	٣٦.٥	٢.٧	٧٨.٦	٧.٩	٢.٢	١٩٩٦
٤.٦	٤٤٦٤٦.١	٣٧.٩	٣.٤	١.١	٤٣.٧	٣٩.٧	٣.٢	٧٥.٢	٣.٦	٢.٢	١٩٩٧
٣.٩	٤٣٤٨٢.٩	٣٧.٨	٣.٤	١.٣	٤١.٩	٤٦.٦	٣.٣	٧٧.٠	١٠.٤	٢.١	١٩٩٨
٣.١	٤٤٩٩٢.٦	٣٤.١	٣.٤	١.٢	٣٨.٤	٥٢.٠	٣.٨	٧٦.٠	١١.٩	٢.١	١٩٩٩
٢.٧	٤٦٥١٠.٥	٢٩.١	٣.٥	١.٢	٣٩.٠	٥٢.٠	٤.٢	٧٦.٧	٨.٩	٢.١	٢٠٠٠
٢.٣	٤٦٩٩٩.٥	٢٩.٠	٤.٠	٠.٥	٣٩.٨	٥٤.٩	١.٤	٨٢.٤	١١.٢	٢.١	٢٠٠١
٢.٧	٤٧٣٤٥.٠	٣٤.٨	٤.٥	٠.٨	٤١.٠	٥٤.٧	٠.٣	٨٧.٨	١٠.٣	٢.١	٢٠٠٢
٤.٥	٤٦٨٧٣.٤	٣٨.٠	٥.٩	٠.٣	٤٦.٢	٥٣.٩	١.١	٩٦.٧	٦.٣	٢.١	٢٠٠٣
١١.٣	٤٧١٥٦.٠	٤٠.٠	٦.٢	١.٦	٥٧.٨	٥٤.٠	٢.٠	٩٦.٧	١.٥	٢.٠	٢٠٠٤
٤.٩	٤٨٧٤٩.٩	٣٤.٢	٥.٨	٦.٠	٦٣.٠	٥١.٢	٢.٤	٩٧.١	٦.٥	٢.٠	٢٠٠٥
٧.٦	٥١٢٥٨.٥	٢٨.٧	٥.٧	٩.٣	٦١.٥	٤٩.٣	٤.٨	٩٧.٤	٤.٩	١.٩	٢٠٠٦
٩.٣	٥٤٨٤٢.٥	٢٦.٣	٥.٦	٨.٩	٦٥.١	٤٥.٥	٥.٠	٩٦.٢	٠.١-	٢.٠	٢٠٠٧
١٨.٣	٥٧٦٦٨.٢	٢٠.٧	٥.٤	٥.٨	٧١.٧	٤٢.٨	٥.١	٨٨.٤	٠.١	٢.٠	٢٠٠٨
١١.٨	٥٨١٣٨.٢	١٨.٧	٥.٥	٣.٥	٥٦.٦	٣٦.١	٢.٦	٨٣.٢	٠.٧	٢.٠	٢٠٠٩
١١.٣	٥٩٧٠٧.٢	١٧.١	٥.٦	٢.٩	٤٧.٩	٣٣.١	٣.٠	٨٠.٧	٠.٨	٢.٠	٢٠١٠
١٠.١	٦٠٧٧٠.٠	١٥.٣	٥.٩	٠.٢-	٤٥.٣	٣١.٢	٠.٥-	٧٥.٨	٠.٦-	٢.٢	٢٠١١
٧.١	٦٣٠٦٤.٤	١٤.٧	٦.١	١.٠	٤٠.٧	٢٧.٤	٠.١-	٦٩.٧	٦.٣-	٢.٣	٢٠١٢
٩.٥	٦٢٤٣٦.١	١٦.٦	٦.٩	١.٥	٤٠.٤	٢٦.٢	٠.٢-	٧٤.٦	٣.٣	٢.٣	٢٠١٣
١٠.١	٦٣٥٨٥.٣	١٤.٠	٧.١	١.٥	٣٦.٩	٢٥.٦	٠.٥	٧٥.٤	٠.٤	٢.٣	٢٠١٤
١٠.٤	٦٤٧٧٩.٢	١٥.٤	٧.٧	٢.١	٣٤.٨	٢٦.٣	٢.١	٧٨.٠	١.٥	٢.٢	٢٠١٥

المتغيرات الحاكمة		المتغيرات المستقلة الضابطة								سنة	
التضخم	إجمالي الإنفاق الوطني لكل فرد	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	سعر صرف رسمي عملة محلية مقابل الدولار، متوسط (الفترة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة (% من الناتج المحلي)	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي (سنوياً)	المعرض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	الزيادة السكانية (% سنوياً)	
١٣.٨	٦٦٩٩٣.٥	٢١.١	١.٠٠	٢.٤	٣.٠٢	٣٤.١	٢.٢	٩٨.١	٦.٩	٢.١	٢٠١٦
٢٩.٥	٦٩٠٩٨.٨	٣٤.٧	١٧.٨	٣.٠	٤٢.٨	٢٧.١	٢.١	٨٧.٦	٨.٨-	٢.٠	٢٠١٧
١٤.٤	٦٩٤٤٣.٣	٣٨.٨	١٧.٨	٣.١	٤٥.٩	٢٤.٣	٣.٣	٧٧.٨	٢.٤-	١.٩	٢٠١٨
٩.٢	٧٠٥٨٠.١	٣٧.٣	١٦.٨	٢.٨	٤١.١	٢٢.٨	٣.٧	٧٣.٥	٢.٢	١.٨	٢٠١٩
٥.٠	٧٠٩٨٥.٧	٣٥.٦	١٥.٨	١.٥	٣٢.١	٢٥.٨	١.٨	٨٠.٠	٤.٩	١.٧	٢٠٢٠
٥.٢	٧٣١٣٩.٤	٣٥.٤	١٥.٦	١.٢	٢٩.٩	٢٨.٢	١.٦	٨٧.٤	٤.٤	١.٧	٢٠٢١
١٣.٩	٧٥٤٧٠.٧	٣٥.٤	١٩.٢	٢.٤	٣٧.٠	٣٠.٨	٤.٩	٩٤.٤	٠.١	١.٦	٢٠٢٢

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١ - بالنسبة للفرض البحثي، والقائل:

توجد علاقة تبادلية قوية بين الطلب الكلي ومعدل التضخم في مصر.

توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين، بل أن العلاقة في اتجاه واحد من الطلب الكلي إلى التضخم، فتشير النتائج إلي وجود تأثير إيجابي للطلب الكلي على التضخم في مصر، فزيادة لوغاريتم نصيب الفرد من الإنفاق الوطني بمقدار جنبه واحد سيؤدي إلي زيادة لوغاريتم التضخم في مصر بنسبة ٥.٠٨٣ في المتوسط في الأجل الطويل، أي أن التضخم من جداً بالنسبة للتغير في الطلب الكلي، وفي المقابل، لم يكن للتضخم أي تأثير على الطلب الكلي، ونظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المصري، فتم الإعتماد علي الواردات في توفير مستلزمات الإنتاج من سلع ضرورية (رأسمالية وأولية ووسيطه وغذائية)، مما يتضمن أن النسبة الكبيرة من

التضخم المتحقق في مصر هو تضخم مستورد، ولهذا أدت عدم مرونة الجهاز الإنتاجي عن تلبية زيادة الطلب الكلي إلى إرتفاع الأسعار، ولكن لم تؤدي الزيادة في الأسعار إلى خفض الطلب الكلي كما تقر النظرية الاقتصادية، أي أن الطلب الكلي في مصر عديم أو ضعيف المرونة جداً بالنسبة للتغير في الأسعار، وأكد ذلك قيمة معامل مرونة الطلب الكلي بالنسبة للتغير في الأسعار والتي بلغت (٠.٠٢٤٣٩) وكانت غير معنوية، ويرجع ذلك إلى أن أغلب مكونات الطلب الكلي في مصر هي سلع ضرورية (رأسمالية وأولية ووسيطه وغذائية)، وبالتالي لن تصل العلاقة بين التضخم والطلب الكلي في مصر إلى وضع توازني محدد ومستقر.

٢- نتائج تقدير المعادلة الأولى (معادلة التضخم):

بالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ فيتضح وجود تأثير إيجابي للدين الخارجي، ونمو دخل الأفراد الحقيقي، والمعروض النقدي، والزيادة السكانية على التضخم. وهو أمر متوقع، فيؤدي زيادة الطلب سواء من خلال زيادة القدرة الشرائية الحقيقية للمواطنين، أو زيادة عدد الأفراد الذين يقومون بالاستهلاك، أو زيادة المعروض النقدي المتاح بأيدي المواطنين، أو الأرصدة الدولارية التي ستمكن من الاستيراد (من خلال الدين الخارجي) إلى زيادة فجوة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار، في المقابل، كان هناك تأثير سلبي لسعر الفائدة الحقيقي على التضخم، لأن زيادة سعر الفائدة الحقيقي يشجع المواطنين على زيادة الادخار، وبالتالي تقليل الاستهلاك الحالي، ومن ثم انخفاض الأسعار، والنتيجة غير المتوقعة هي وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على معدل التضخم.

وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة يتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) لمعادلة التضخم والتي تعادل ٨٦.٧%، مما يشير لارتفاع القوة التفسيرية للمعادلة، حيث تُفسر المتغيرات الخارجية بالمعادلة ٨٦.٧% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم، أما باقي النسبة والبالغة ١٣.٣% ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة، كذلك جاءت قيمة اختبار درين-واطسون المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية مما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى.

٣- نتائج تقدير المعادلة الثانية (معادلة الطلب الكلي):

بالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فنجد تأثيراً سلبياً لكلاً من الدين الخارجي، والعمق المالي على مستوى الطلب الكلي، ولكن كان هناك تأثير إيجابي للمعروض النقدي على الطلب الكلي. بينما لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو دخل الافراد الحقيقي أي تأثير على الطلب الكلي. وأخيراً، يوضح الجدول وجود علاقة غير خطية بين الانفتاح التجاري والطلب الكلي. كما أن هذه العلاقة غير الخطية تأخذ شكل حرف U، أي عند المستويات المنخفضة من الانفتاح التجاري يكون تأثيرها سلبياً على الطلب الكلي، ولكن عند المستويات المرتفعة من الانفتاح التجاري يتحول تأثيرها الي إيجابي على الطلب الكلي، وللتأكد من مصداقية العلاقة غير الخطية، فقد تم إجراء اختبار (Sasabuchi-Lind-Mehlum) كما جاءت إحصائية الاختبار دالة إحصائياً عند مستوى ١%، مما يُشير إلى رفض الفرض العدمي بوجود علاقة (Inverse U shape)، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود علاقة (U shape)، كما أن نقطة الانقلاب جاءت في حدود البيانات الفعلية لمستوي الانفتاح التجاري، مما يعكس بأنها علاقة U حقيقية وليست زائفة.

وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة فيتضح أن المتغيرات الخارجية بالمعادلة تُفسر ٨٤.٧% من التغيرات التي تحدث في مستوى الطلب الكلي، أما باقي النسبة والبالغة ١٥.٣% ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة. كذلك جاءت قيمة اختبار درين-واطسون (DW-stat) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية مما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى.

ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة الحد من إستيراد السلع الكمالية لتجنب التضخم المستورد.
- ٢- يجب استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد الإنفاق الإستهلاكي.
- ٣- ربط الأجور بمعدل الانتاج حتى لا ترتفع الأسعار، مع مراعاة تحقيق العدالة التوزيعية (تحقيق النمو الإحتوائى)، وذلك بربط سياسات الأجور بتخطيط القوة العاملة وتخطيط الأسعار وخطة التنمية الإقتصادية.

- ٤- استهداف التضخم للحفاظ على مستوي معقول للأسعار، لعدم خفض الأجور الحقيقية، من خلال:
- ✓ خفض عجز الموازنة العامة، ولأنه السبب الرئيسي للتضخم، خاصة إذا تم تمويله بالإصدار النقدي.
 - ✓ الحفاظ على قيمة سعر الصرف للجنه المصرى خاصة فى ظل التطورات الأخيرة لسعر الصرف.
 - ✓ مراجعة الإختلالات الهيكلية فى الإقتصاد، ومن أهمها جمود وعدم مرونة العرض الكلى والممارسات الإحتكارية، مما يمنع حدوث التضخم الهيكلى.
- ٥- إيجاد سياسات لمكافحة التضخم علي المدى القصير والطويل، ومن أهمها:
- ✓ التحكم في الإصدار النقدي، وتعد من أسهل وأكفأ الوسائل لمكافحة التضخم في الأجل القصير.
 - ✓ الرقابة على الأسعار والتحكم في عناصر التكوين السعري للسلع الضرورية.
 - ✓ التوفيق بين الأسعار والأجور.
 - ✓ الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية والحد من استيراد السلع غير الضرورية.
 - ✓ تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

ثالثاً: أبحاث مستقبلية مقترحة:

- ١- قياس أثر التضخم علي صافي الميزان التجاري في مصر.
- ٢- قياس أثر التضخم علي عدالة توزيع الدخل في مصر.
- ٣- دور أدوات السياسة النقدية والمالية في الحد من التضخم في مصر.
- ٤- قياس أثر الديون الخارجية علي معدل التضخم في مصر.

المراجع

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٢. أحمد ثاري الرشيد، تحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)، رسالة ماجستير، (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، ٢٠٢٠).
٣. أحمد جلال، دور السياسة النقدية المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠١٠).
٤. بدر حمدان، "الانفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، فلسطين، المجلد ٣، العدد ١.
٥. تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.
٦. حامد عبد المجيد، وسعيد عبد العزيز، "مبادئ المالية العامة"، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٢).
٧. خالد عبد الحميد حسانين، "دراسة تحليلية لقياس أثر الإنفاق الاستثماري علي النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة بحوث الشرق الأوسط في العلوم الانسانية والأدبية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، العدد ٤، ٢٠١٧.
٨. خالد عبد الرحمن البسام، التضخم في المملكة العربية أسبابه واحتوائه، (الغرفة التجارية الصناعية بجدة: ٢٠١٩).
٩. سمير حنان بهنام، "سياسات تنمية الصادرات وأثرها في النمو الأقتصادي في ماليزيا (١٩٩٠-٢٠١٤)"، جامعة الحمداية، مجلة تنمية الرفادين، مجلد ٣٨، العدد ١٢٢، ٢٠١٩.
١٠. صادق زوير لجلاج، "تحليل متغيرات الإنفاق الكلي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٢)"، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية والأدرية، العدد ١٧، ٢٠١٥.
١١. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠١٨).
١٢. طلحة، محمد (٢٠١٩)، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة ١٩٧٠-٢٠١٧، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة أبي بك بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٩).
١٣. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، (القاهرة: مجموعة النيل، ٢٠١٥).
١٤. عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، (عمان: دار صفاء للنشر، ٢٠٢٠).
١٥. لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، "البيانات الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية"، تقرير الأمين العام، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، (٢٠١٨).
١٦. محمد فهد فيصل العمري، قياس العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، ٢٠٢٢).

١٧. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٨).
١٨. محمود محمد عارف، التشغيل والدورات، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ٢٠١٨).
١٩. مريم عيسى مهني، "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في ليبيا (١٨٩٠-٢٠١٠)"، مجله الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠١٦.
٢٠. هجيرة مكاوي، "تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد ٢٣، العدد ٢، ص ١٢٦٧-١٢٩٠، ٢٠٢٠.
٢١. يوسف، مصطفى نجاح، دراسة اقتصادية لقياس اثر محددات التضخم في النشاط الاقتصادي العراقي للفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، بحث مقدم إلى كلية الزراعة، (العراق: جامعة القادسية، ٢٠١٨).
٢٢. وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Al-Bahar, E., (2011), " **Inflation: commodity prices push GCC inflation higher**", NBK Economic Research.
2. Aljibrin M., (2008), " **Analysis of Inflation Determinants In Developing Oil-Export Based Economies**", Colorado State University.
3. Chipaumira, G. Hlanganipaingirande & Mangena, Yowukai Rusua, "The Impact Of Government Spending On Economic Growth: Case OF South Africa (1990-2010)", **Mediterranean Journal of Social Science, Rome, Italy, Journey**2015.
4. Dwyer A., Lam K., and Gurney A., (2010), " **Inflation and the output gap in the UK**", Treasury Economic Working Paper (6).
5. Groen, J., (2007), " **Corporate Credit, Stock price Inflation and Economic Fluctuation**", Applied Economics, 36(18).
6. Hamid Bali.: Inflation Et Mal-Developement En Algerie, 2017.
7. Islam, Asif, "Entrepreneurship and the Allocation of Government Spending Under Imperfect Markets", **European Economic Review, Vol 70**, 2015.
8. Kandil, M. and Morsy, H. (2009), " **Determinants of Inflation in GCC**", International Monetary Fund.WP/09/82.
9. Manuela Raisová, Júlia Čurpová, "Economic growth-supply and demand perspective Emerging Markets Queries in Finance And Business", **Procedia Economics and Finance, Slovakia, Vol 15, No 1**, 2014.
10. Morozumi, Atsuyoshi, & Veiga, Francisco José, "Public spending and growth: The role of government accountability", **European Economic Review, Vol 89**, 2016.